الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

العنوان:

إنعكاسات استخدام الإدارة الإلكترونية وأثرها على التنمية المحلية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق
تخصص: دولة ومؤسسات

تقديم الطالبين:
- عقابة علي
- كعب سمير

اشراف الاستاذ:
د. بوخاري فاطمة

لجنة المناقشة

الدكتور لعريط لمين	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
الدكتورة بوخاري فاطمة	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا
الدكتورة شبايكي نزهة	جامعة يحي فارس بالمدية	مناقشا

السنة الدراسية: 2023 - 2024

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين القائل :

<< رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين >>

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا

لإتمام هذا العمل المتواضع

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان كل من إلى من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة على ما بذلته وقدمته لنا من نصح وارشاد .

كما نتقدم بجزيل الشكر للجنة المناقشة الموقرة

شكرا لكم جميعا

إهداء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي في الصغر

ومدت لي يد العون في الكبر،

الى نبع الحنان وسر الامان وزينة الوجدان وأعز ما أملك في هذه الحياة

امي الغالية حفضها الله واطال في عمرها

الى من لا استطيع رد فضله طول حياتي

وكان درع الامان ومرشدي وسندي في هذه الحياة

أبي الغالي حفضه الله واطال في عمره

الى اخوتي وأصدقائي

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

علي

إهداء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسهرت الليالي في الصغر

ومدت لي يد العون في الكبر،

الى نبع الحنان وسر الامان وزينة الوجدان وأعز ما أملك في هذه الحياة

امي الغالية حفضها الله واطال في عمرها

الى من لا استطيع رد فضله طول حياتي

وكان درع الامان ومرشدي وسندي في هذه الحياة

أبي الغالي حفضه الله واطال في عمره

الى اخوتي وأصدقائي

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

سمير

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات وتغيرات متسارعة في مجالي المعلومات والاتصالات ،وهذا التطور شمل مختلف مجالات الحياة ،حيث أصبحت تقنية الإعلام الإتصال تلعب دورا هاما في حياة الفرد وذلك بما تسهل وتقدم من خدمات يستفيد منها كل الأفراد والمؤسسات.

ومن بين التقنيات المستحدثة في عصر تكنولوجيا المعلومات نجد ما يعرف بالإدارة الإلكترونية ،والتي تعتبر ثورة في عالم الإدارة الحديثة لما تقدمه من آثار ايجابية في تسهيل العمليات الإدارية ،وتقليص الوقت وتكلفة إنجاز المهام ،وإتاحة المعلومة في كل وقت ،إضافة إلى تطوير الأداء الوظيفي ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية من خلال توظيف التقنية ونظم المعلومات في عملية الإدارة وتحقيق التناسق والتشابك الترابط الالكتروني بين مستويات ووحدات الإدارة العامة المختلفة ،ولا تقتصر فوائد الإدارة الإلكترونية على النواحي الإدارية فقط بل تمتد الى نواحي مختلفة منها ،الإجتماعية ،والإقتصادية ،والسياسية وغيرها مما جعلها تعتبر من الركائز الجوهرية المعول عليها في تحريك والدفع بعملية التنمية المحلية.

من وهنا تنطلق عملية الدراسة لتقدم تحليلا للإدارة الإلكترونية ودورها في عملية التنمية المحلية.

و تبرز أهمية الموضوع من ناحيتين ،الأهمية العلمية حيث تكمن أهمية بحثنا من الناحية العلمية في كونه يعالج موضوعين مهمين ألا وهما الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية ،وانعكاسات تطبيق الأولى على الثانية ،فهو الأمر الذي يسلط الضوء على إشكالات جديدة تؤدي إلى إثراء المجال العلمي والمعرفي للباحثين في هذا الموضوع ،أما الأهمية العملية فتتمثل في إظهار واقع وآفاق التنمية المحلية بمختلف مجالاتها بعد التحول نحو الإدارة الإلكترونية وأهم التحديات التي تواجهها ، ومن خلال هذه الدراسة سيتم أيضا تسليط الضوء على المدن الذكية كنموذج يعزز الجانب العملي لتطبيقات الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية .

كما تم اختيار الموضوع بناء على عدة إعتبارات منها الموضوعية و أخرى ذاتية بحيث ترجع الأسباب الذاتية في دراستنا لهذا الموضوع أننا مواطنان في دولة نامية وتشكل عملية التنمية المحلية بكل أبعادها تحديا لدولتنا التي تحاول بكل السبل الدفع بها قدما وتحقيق التنمية الشاملة ،ولاحظنا أن تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية شكل فرصة حقيقة في السير نحو هذا الإتجاه وهذا نظرا لما تقدمه من حلول عملية ناجعة لهذا الإشكال ،إضافة أنه لا يخفى أننا نسعى للحصول على شهادة الماستر بأعلى الدرجات.

أما الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لدراسة موضوع إنعكاسات الإدارة الإلكترونية وأثرها على التنمية المحلية هو حداثته من جهة ،والمكانة الكبرى لكل من موضوعي الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية من جهة أخرى.

و يمكن إيجاز الصعوبات التي واجهتنا في سبيل إعداد هذه الدراسة في نقطة واحدة ألا وهي قلة المراجع المتخصصة التي عالجت موضوع أثر التحول نحو تبني الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية.

كما أن الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة الإلكترونية كثيرة ولكن قليلة أو تكاد تكون منعدمة التي تناولت تأثيرها على التنمية المحلية ،فمعظم الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة الإلكترونية سلطت الضوء على أثر تطبيقها على الإدارة أو المرفق العام بصفة عامة.

ومن بين هذه الدراسات نذكر:

ـ رحيم حليمة ،دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية الاستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية ـ بلدية البيض ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تحت إشراف الدكتور ولد الصديق ميلود ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة ،الجزائر ،2016/2015.

تناولت هذه الدراسة ماهية كل من الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية ،إضافة إلى شروط ومراحل إرساء الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالتنمية المجتمع المحلي وعوائق تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية ،بالإضافة إلى الجانب التطبيقي تمثلت في الدراسة الخاصة بالإستخراج الإلكتروني لوثائق الحالة المدنية بلدية البيض نموذجا.

رغم أهمية الدراسة إلا أنها لم تتطرق إلى .أثر أو نتائج تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية ، وانما اهتمت بالجانب الإداري بصفة خاصة

ـ موبحة خولة ،دخموش عايدة ،دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومبة ـ دراسة ميدانية بلدية جيجل ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تحت إشراف الأستاذ بلعيور الطاهر ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،الجزائر ،2021/2020.

تناولت الدراسة مفهوم الإدارة الإلكترونية والتطور التاريخي لها ،بالإضافة إلى مراحل وأسباب الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية والفرق بين كل من الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية ،بالإضافة إلى متطلبات تطبيقها ،وعناصر الإدارة الإلكترونية إيجابياتها وسلبياتها وصولا إلى واقع الإدارة الإلكترونية في

الجزائر ،كما تعرضت الدراسة أيضا إلى الأساس القانوني لتحسين الخدمة العمومية بالإضافة إلى أهمية وأنواع و مبادئ وعناصر ونظم الخدمة العمومية وصولا إلى واقع الخدمة العمومية في الجزائر،أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تضمن دراسة ميدانية في بلدية جيجل .

تناولت هذه الدراسة العديد من النقاط غير أنها لم تتطرق إلى أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تحسين الخدمة العمومية على الرغم من أن هذا هو الهدف الرئيسي من دراسة هذا الموضوع .

ـ بومطرق سليمة ،بوزيان هندة ،الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على النظام القانوني للمرفق العام ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تحت إشراف الدكتورة مزهود حنان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،الجزائر ،202/2021

تناولت هذه الدراسة الإطار المفاهيمي لكل من الإدارة الإلكترونية والمرفق العام بالإضافة لدراسة أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام .

على الرغم من إيجابيات هذه الدراسة إلا أنه ما يعيبها انها لم تتعرض للجانب التطبيقي أو العملي واقتصرت على الجانب النظري فقط.

وحول ما سبق فإن البحث سيضيف مظاهر تأثير الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية وذلك بإبراز أثر تطبيقها على مختلف المجالات إضافة إلى دراسة المدن الذكية كنموذج متكامل لتطبيقات التنمية المحلية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لإنجاز هذا البحث في تبيان دور الإدارة الإلكترونية في الدفع نحو تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال جملة من الأهداف الفرعية المتمثلة في

ـ محاولة إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية ،إضافة إلى إبراز أهمية وأهداف كل منهما .

ـ معرفة أسباب ومتطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية.

ـ معرفة مظاهر تأثير الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية وأهم المعوقات التي تواجهها.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي :

إلى أي مدى يساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق التنمية المحلية ؟

وبهدف الاجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية تم الإعتماد **المنهج التاريخي** حيث تم تبيان نشأة ومراحل تطور كل من الإدارة الإلكترونية و التنمية المحلية ،ثم إعتماد **المنهج الوصفي** وذلك من خلال تعريف الإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية و المدن الذكية وتحديد الخصائص التي تميز كل واحد منهم ،أما بالنسبة **للمنهج التحليلي** أو ما يعبر عنه بمنهج تحليل المضمون فقد إستعنا به عند تحليلنا لمظاهر تأثير الادارة الإلكترونية على التنمية المحلية ،التحديات التي تعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية ،وقمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى فصلين ،بحيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية ،أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى أثر التحول نحو الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية.

الفصل الاول:

الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر الإدارة الإلكترونية من منجزات العصر الحديث ،تهدف الى تحويل العمل الاداري من إدارة تقليدية الى إدارة حديثة الوسائل التكنولوجية الحديثة استخداما يضمن تحقيق الهدف المبتغى الذي سعى إليه وهو تحسين كفاءة وفعالة الخدمات الحكومية ،وإدارة الموارد على المستوى المحلي ،مما ساهم في تحقيق التنمية المحلية بشكل أفضل وبأكثر فاعلية.

من هذا المنطلق سيتم التطرق في الفصل الاول الى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية ،وذلك ما خلال تقسيمها الى مبحثين تعرضنا في المبحث الاول الى الجانب المتعلق بالإدارة الإلكترونية ،أما في المجث الثاني تناولنا فيه الجانب المرتبط بالتنمية المحلية.

المبحث الأول :ماهية الإدارة الإلكترونية

تماشيا والتطور الكبير في كافة مجالات تكنولوجيا المعلومات ،بدأت المؤسسات في استخدام أحدث الابتكارات التكنولوجية في المجال الاداري وذلك بغية تبسيط الاجراءات الادارية. والتقليل من استخدام الورق الى أقل ما يمكن ،هذا ما أدى الى ظهور مفهوم جديد يطلق عليه الإدارة الإلكترونية [1]

ويرتكز هذا المبحث على الجوانب المرتبطة بمفهوم الإدارة الإلكترونية (المطلب الأول) ،ومعرفة دواعي ومتطلبات الانتقال إلى هذه الأخيرة (المطلب الثاني).

المطلب الأول :مفهوم الإدارة الإلكترونية

نقوم بدراسة هذا المطلب من خلال التطرق إلى نشأة وتعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية (الفرع الاول) وتبيان المبادئ التي تحكم الإدارة الإلكترونية وتمييزها عن الإدارة التقليدية (الفرع الثاني) ومعرفة اهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية (الفرع الثالث).

الفرع الاول: نشأة وتعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية.

قبل التطرق لتعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية لابد من الوقوف أولا على نشأة هذه الإدارة

أولا :نشأة الإدارة الإلكترونية :[2]

لقد بدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي وبأشكال وأساليب مختلفة ،وكانت محصورة في استخدام بعض البرامج الحاسوبية التي تستخدم لأغراض الإحصاء ،وبعض الآخر يساعد على اظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول وطريقة توزيع بنودها ،وفي عام 1993 ،كانت الولايات المتحدة أول من بادر باعتماد هذا المجال و إستعماله ،وبعدها تم إعداد الخاصة بما يعرف بالحكومة الإلكترونية من طرف دول اخرى كالمملكة المتحدة ،والنمسا ،وكندا ،وهولندا ،ثم تبنته المنظمات الدولية مثل الاتحاد الاوروبي وكان ذلك عام 2000 م حيث طرح مشروعة المسمى " الحكومة الإلكترونية المتاحة على الانترنت ،وكان الهدف من وراء هذا الانجاز هو اتاحة الوصول السهل لكل المواطنين للمعلومات والخدمات وإجراءات صنع القرار الحكومية على الانترنت.

[1] نور الهدى برهان ،رجاء صخري ،مجالات تطبيق الادارة الكترونية ،كليه الحقوق والعلوم السياسية شعبة الحقوق تخصص قانون عام اقتصادي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،2021/2020 ،ص 15.

[2] ياسمينة بغريش ،(الإدارة الالكترونية بين الدوافع والأهداف) ،مجلة الباحث الاجتماعي ،جامعة قسنطينة 2 ،الجزائر ،العدد 13 ،2017،ص 385.

وتعتبر الإدارة الإلكترونية امتداد طبيعي للتطور التكنولوجي على مستوى الإدارة ،الذي اتجه من البداية إلى إحلال الآلة محل الإنسان ،ومع التطور التكنولوجي الذي لا ينفك عن التقدم ،وبالتالي ظهور الإدارة الكترونية هو نتيجة حتمية لذلك ،ويعتبر تطور موضوعي يمتد إلى العقود الخمسة الماضية التي تجسد في انتشار استخدام الكومبيوتر حيث ساهم الإعلام الآلي في زيادة سرعة انجاز المعاملات الادارية واختصار الجهد والموارد

وقد استخدم مصطلح اللاورقية لأول مرة سنة 1973 م في الولايات المتحدة الامريكية ،في اشارة الى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي ،وبعد عام من ذلك بدأت مؤسسة "زيرويكس " تروج لهذا المفهوم الطموح على اعتبار انه يمثل مكتب المستقبل ،وكانت بداية انطلاق لشركة "مايكروسوفت" في هذا الميدان عام 1996 م من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسب المستخدمة في مؤسساتها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جدا.

وفي نهاية التسعينات استخدم مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية واعتمد كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد.[1]

أما في الجزائر وعلى غرار باقي الدول توجهت نحو الدخول في عصرنة المؤسسات الحكومية ومرافق الخدمات العامة ،حيث تبنت إحداث سلسلة من التغيرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن خدمات مؤسساتها ومرافقها ،من أجل التحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية ومن ثم الخدمات العامة الإلكترونية.

وفي إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية و الجماعات المحلية وذلك بإعداد مشروع العصر وهو مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ،من خلال وزارة البريد وتكنولوجيات الإتصال في وثيقة صدرت في ديسمبر 2008 ،والتي تعتبر أول وثيقة رسمية تحمل معالم الإدارة الإلكترونية ،تضمنت عدة محاور من أهمها تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية[2] ،وبذلك يعتبر هذا البرنامج بمثابة

[1] ياسمينة بغريش ،المرجع السابق ،ص 385

[2] جودي بن سالم ،بلقاسم بوكرش ،(الأطر القانونية كأحد متطلبات التحول إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر مدينة مصدر نموذجا)،مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية ،مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية ،الجزائر ،العدد 7 ،ديسمبر 2021 ،ص 28 .

إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لتأطير وتحسين السياسة الوطنية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تشكل إحدى القنوات لتنفيذ الاتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية التنموية[1] .

وقد أصدرت الدولة الجزائرية العديد من التشريعات القانونية التي تنص على التعاملات الإلكترونية مثل:

- القانون رقم 04 - 14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 - 155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ،الذي ينشىء لدى وزارة العدل مصلحة لنظام آلي وطني لصحيفة السوابق القضائية مرتبطة بالجهات القضائية[2] .

- القانون رقم 05 - 10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 58/75 المتضمن القانون المدني ،الاعتراف بالكتابة الإلكترونية كوسيلة إثبات[3] .

- المرسوم التنفيذي رقم 07 /162 المؤرخ في 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية ،وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ،اخضع خدمات التصديق الإلكتروني إلى نظام الرخصة[4] .

- القانون رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية يشير هذا القانون في مادتيه 02 و 04 إلى التكوين اكتساب المعارف في مجال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال وإدماجه في المحيط التربوي و مجتمع المعرفة[5] .

---

[1] أيوب الشيكر ،(الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات)،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية ،الجزائر ،المجلد 8 ،العدد 01 ،2019 ،ص 292 .

[2] القانون رقم 04 - 14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 - 155 ،المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ،ينشأ لدى وزارة العدل مصلحة لنظام آلي وطني اصحيفة السوابق القضائية مرتبطة بالجهات القضائية ،الجريدة الرسمية ،العدد 71 ،10 نوفمبر 2004 .

[3] القانون رقم 05 - 10 المؤرخ في 20 جوان 2005 المعدل و المتمم للأمر رقم 75 - 58 المتضمن القانون المدني ،الاعتراف بالكتابة الإلكترونية كوسيلة إثبات ،الجريدة الرسمية ،العدد 04 ،26 جوان 2005 .

[4] المرسوم التنفيذي رقم 07 - 162 المؤرخ في 30 ماي 2007 ،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01 - 123 المؤرخ في 09 ماي 2001 ،المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية أخضع خدمات التصديق الإلكتروني لنظام الرخصة ،الجريدة الرسمية ،العدد 37 ،07 جوان 2007 .

[5] القانون رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ،المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية ،الجريدة الرسمية ،العدد 04 ،27 جانفي 2008 .

- القانون 04/15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 ،يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ،كما تضمن الباب الرابع منه في الفصل الأول العقوبات المالية والإدارية ،أما الفصل الثاني تضمن الأحكام الجزائية[1].

وفي إطار تطبيق برنامج الإدارة الإلكترونية ،بادرت الجزائر بإطلاق عدة مشاريع تكنولوجية خصت بها بعض المناطق في البداية ليتم تعميمها فيما بعد ،إذ نجد أن وزارة الداخلية كانت من بين الوزارات التي سارعت في تطبيق الإدارة الإلكترونية في قطاع الجماعات المحلية من خلال إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية ،يتم حفظها واسترجاعها بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية ،من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ إلكترونية لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ،ليتمكن من حفظها أو طباعتها وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل والسفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية ،ولتنظيم العمل بجواز السفر البيومتري وكذا بطاقة التعريف البيومترية ،أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدة قرارات من بينها القرار المؤرخ في 9 ذي القعدة لعام 1431 الموافق ل 17 أكتوبر 2010[2] ،والذي يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقة التعريف البيومترية و جواز السفر البيومتري ،إضافة إلى القرار المؤرخ في 1 صفر 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011[3] ،والذي يحدد بدوره تاريخ بداية تداول جواز السفر البيومتري الإلكتروني ،ويهدف المشروع إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر ،حيث ستكون كل من بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وثائق مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة وتضمن للمواطن القيام بكافة الإجراءات اليومية ،كما تعتبر وثيقة جواز السفر قابلة للقراءة الآلية ومطابقة للمعايير المطلوبة من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني[4].

[1] القانون رقم 15 - 04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ،الجريدة الرسمية ،العدد 06 ،10 فيفري 2015 .

[2] القرار المؤرخ في 9 ذي القعدة 1431 الموافق ل 17 أكتوبر 2010 ،يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر.

[3] القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011 ،يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني .

[4] محمد لكحل ،ايمان مسعودين ،(الإدارة الإلكترونية نموذج حديث لعصرنة الخدمات العمومية دراسة بعض النماذج التطبيقية)،مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ،الجزائر ،المجلد 03 العدد 01 ،مارس 2021 ،ص 89 .

ثانيا :تعريف الإدارة الإلكترونية

تعددت تعريفات الفقهاء للإدارة الإلكترونية فكل واحد منهم تناولها من منظوره الخاص إلا انهم لم يختلفوا في الجوهر وذلك كما يلي:

يعرف علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الإلكترونية بأنها : "عملية جميع مهام وانشطة المؤسسة الادارية ،بالاعتماد على جمع تقنيات المعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق اهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الاجراءات والقضاء على الروتين والانجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها بالحكومة الإلكترونية لاحقا. " [1]

ويذكر الطائي الإدارة الإلكترونية هي: " اعادة ابتكار الاعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة للإدماج وتكامل المعلومات وتوفير فرصة امكانية الوصول اليها من خلال موقع الكتروني "

كما ان العولمة يعرف الإدارة الإلكترونية بأنها " استخدام نتائج الثورة التكنولوجية في تحسين مستوى اداء المؤسسات ورفع كفاءاتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الاهداف المرجوة منها " .

ويرى " الفريد " الذي عرفها بأنها : "أسلوب جديد للعمل الاداري بواسطة استخدام التقنية الحديثة الممثلة بالحاسب الآلي والشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء العمل."

ومما سبق يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية على انها منظومة الكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الاداري العادي من إدارة يدوية الى إدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الاداري بأسرع وقت وبأقل تكاليف.[2]

ثالثا :خصائص الإدارة الإلكترونية

إن التحول الالكتروني للإدارة يجعلها تتسم بخصائص تميزها عن نمط الإدارة التقليدية ،وأبرز هذه الخصائص نذكرها فيما يلي:[3]

[1] خديجة رمزي بهاد الدين ،(الإدارة الإلكترونية و أسلوب الإدارة بالأهداف) ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ،كلية الحقوق -جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر ،المجلد 56،العدد 01 ،2019 ،ص 145.

[2] نور الهدى برهان ،رجاء صخري ،المرجع السابق ،ص 17.

[3] ايمان خلفاوي ،مريم زويتني ،دور الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر ،مذكرة ماستر في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ،الجزائر ،2018 /2019 ،ص 12.

أ- إدارة بلا أوراق:

حيث انها إدارة تعتمد على الحاسوب الآلي بشكل اساسي ،ولا تعتمد على الاوراق إلا بشكل ثانوي ،وتتكون من الارشيف الالكتروني والبريد الالكتروني والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية.

ب- إدارة بلا مكان:

فهي تعتمد على وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف المحمول ،الهاتف الدولي الجديد ،المؤتمرات الإلكترونية ،العمل عن بعد ،المؤسسات الافتراضية وغيرها ،فالمسؤول الاداري يستطيع ان تتخذ القرار وهو في اي مكان في العالم ولا يرتبط اتخاذه للقرار بالضرورة بوجوده في المقر المادي للمرفق العام ،مما يقتضي مرونة عالية بحيث يمكن للمدير مثلا تتبع نشاط ادارته والتدخل لحل المشاكل الطارئة عن بعد واتخاذ القرارات المناسبة ولو كان في بيته.

بحيث تعتبر المواقع الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة للجمهور احدى الآليات العامة في تقريب الإدارة من المواطن وترقية الخدمات العمومية ،وذلك دون ان يضطر المواطن الى التنقل الى مقر الخدمة للاستعلام على اية خدمة يريد الاستفسار عنها.

ج - إدارة بلا زمان:

حيث انها تعمل على مدار اليوم و الاسبوع والسنة ولا تتقيد بحدود زمنية ،أي (24 سا /07 أيام / 365 يوم)

د - إدارة بلا تنظيمات جامدة:

حيث تقوم الإدارة الإلكترونية على النظم المتطورة والبعد عن التنظيمات الجامد ،فهي تعمل من خلال المؤسسات الذكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.[1]

هـ السرية والخصوصية:

وحجب المعلومات والبيانات المهمة وعدم اتاحتها إلا لمن لهم الصلاحية للنفاذ إلى تلك المعلومات وتطوير انظمة منع الاختراق ،مما يجعل الوصول إلى اسرارها وملفاتها المحجوبة امرا بالغ الصعوبة [1]

[1] ايمان خلفاوي ،مريم زويتني ،المرجع السابق ،ص 13.

و ـ تبسيط الإجراءات:

أمام الحاجة للتحديث والعصرية الادارية عملت جل الادارات على ادخال المعلومات الى مصالحها وحرصت على استخدام الامثل لما لديها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع ،خاصة في ظل الفئات التي تستهدفها انشطة المنظمات العامة.

ز ـ تحقيق الشفافية

تعتر الشفافية الكاملة داخل المنظمات الكترونية محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات ،وتعرف الشفافية.

إنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسؤولة عن المهام الادارية من جهة اخرى فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله .ويعمل دعم الشفافية داخل الإدارة على بعث الطمأنينة والأمان والثقة في نفوس المواطنين مما يؤدي بالإدارة العامة إلى العمل بوضوح تام بعيدا عن والشكوك فالإدارة الكترونية تدعم الشفافية وتقلل من الفساد الإداري.[2]

الفرع الثاني : المبادئ التي تحكم الإدارة الالكترونية وتميزها عن الإدارة التقليدية.

توجد مجموعة من المبادئ تحكم عملية تطوير نظام الإدارة الإلكترونية وتقود به إلى التطبيق المحكم ،يمكن تقسيمها إلى مبادئ عامة ومبادئ خاصة ،تعمل على تسهيل التعاملات الإدارية ومحاولة تجسيد أفكار هذا المشروع واقعيا (أولا) ،كما تميزها عن الإدارة التقليدية (ثانيا) .

أولا : المبادئ التي تقوم عليها الإدارة الالكترونية

تعتبر المبادئ الرئيسية والعامة للإدارة الإلكترونية من أهم ركائز تطوير مشروع الإدارة الالكترونية والعمل بها ، وهي في نفس الوقت معايير تقييم ما مدى فعالية تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية ومن أهم هذه المبادئ نذكر:

أ: المبادئ العامة

تتمثل المبادئ العامة فيما يلي:

---

[1] عمر أحمد أبو هاشم الشريف ،اسامة محمد عبد العليم ،هشام محمد بيومي ،الادارة الالكترونية :مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة ،ط 1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2013 ،ص 71 .

[2] ايمان خلفاوي ،مريم زويتني ،المرجع السابق ،ص 14 .

1 ـ تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:

يتطلب تقديم أحسن الخدمات للمواطنين إنشاء بيئة عمل تتوفر على كل المهارات والمؤهلات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بطريقة تسمح بالتعرف على المشاكل وحلها ،وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة مع تحديد نقاط القوة والضعف واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة وحسن توظيفها والعمل بها في بيئة الإدارة الالكترونية[1].

2 ـ التركيز على النتائج:

مبدأ التركيز على النتائج يعني أن عمل الإدارة الالكترونية يجب أن ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع ،لأن المواطنين لا تهمهم الشعارات وإنما يهمهم بالدرجة الأولى هو الإتيان بالبرهان والدليل الفعلي على صحة العملية الالكترونية وظهور نتائجها في أرض الواقع،وتطبيق هذا المبدأ ميدانيا ينعكس بالإيجاب على المواطنين من خلال تخفيف العبء عليهم من حيث الوقت والجهد وتوفير الخدمة الدائمة على مدار الساعة وانجاز العمل بكفاءة عالية الجودة[2] .

فتطبيق الإدارة الإلكترونية فعليا وميدانيا ينعكس على المواطنين بمجموعة من الإيجابيات بحيث تسهل عليهم التعاملات الإدارية ،التي كانت في الماضي تسبب لهم عدة مشاكل وعراقيل.

3 ـ سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:

سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع يعني أن تقنيات الإدارة الالكترونية متاحة لجميع الناس في كل مكان سواء في العمل أو أماكن أخرى مثل المكتبات والمدارس على نحو يسهل تواصل المواطن مع الإدارات العمومية وتطبيقاتها الإلكترونية ،بحيث أن نظام الإدارة الالكترونية يقوم أساسا على سهولة الاستعمال والتواصل بين المواطنين والإدارات الحكومية بطريقة سلسة وبسيطة[3] .

---

[1] -لطفي شعباني ،دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري ،المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الالكترونية بين الواقع والحتمية ،الأردن ،2017 ،ص 4.

[2] ـ كافية عيدوني ،حميد بن حجوبة ،الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقه ،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،الجزائر،العدد 2 ،2017،ص 226.

[3] -مختار حمادة ،تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيم السياسي والإداري ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة الجزائر 2007 ،ص 15.

4 ـالتغيير المستمر:

التغيير هو أحد المبادئ الأساسية في الإدارة الإلكترونية كونها تسعى إلى رفع مستوى الأداء والخدمات وتحسينه ،بحيث للإدارة أن تعدل وتنظم المرفق العام في أي وقت وبكل الوسائل التي تتماشى مع التقنيات الحديثة دون أن يكون لأحد الاعتراض على هذا التغير[1].

غير أن حقوق المستفيدين من الإدارة الإلكترونية يجب ألا تضار أو تنقص بسبب التغيير الطارئ في الإدارة التقليدية[2].

ب :المبادئ الخاصة

للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمراد الحصول عليها من تطبيق الإدارة الإلكترونية ،حددت بعض المبادئ الخاصة التي تساهم في التطبيق الصحيح للإدارة الالكترونية والتي تتمثل في:

1 ـ التفكير بالمستفيد لا بالإدارة:

تتولى الإدارة الالكترونية مهمة إعادة تفكير بكيفية تنظيم الإدارة من منظور المواطن والمستفيد والوظائف التي يجب تقديمها لهم ،بمعنى النظام الإداري يجب أن يبنى على الخدمة الموجهة للمنتفعين ،أي المواطنين لا على الإدارة الحكومية الوزارة ،مصلحة مؤسسة واحتياجاتها الداخلية ،وللوصول إلى هذا الهدف يجب أن تركز الحكومة على احتياجات المواطنين قبل كل شيء ،ثم تعمل بعدها على تصميم نظم تساعد على توفير وتلبية الاحتياجات.

وعندما توضع إستراتيجية العمل يجب توجيه هذه الإستراتيجية[3] ودعم عملية التكامل بين الوظيفة واحتياجات المواطنين من جهة والتكامل الذي يجب أن يكون بين الإدارات الحكومية وعبر الوزارات والهيئات وحسب احتياجات المستفيدين أيضا[4].

---

[1] -كافية عيدوني ،حميد بن حجوبة ،مرجع سابق ،ص 228

[2] -صفوان المبيضين ،الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية ،ط 1 ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2011 ،ص 39.

[3] -عيسى قروش ،دروس في مقياس الإدارة العمومية الإلكترونية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة الجزائر 2018 /2017 ،ص 20.

[4] -العربي عطية ،دور الحكومة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية في الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير ،إدارة أعمال قسم علوم تسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2009/2010 ،ص 129.

2 ـالتوازن بين شفافية المعلومات وخصوصية المواطن:

ينتج عن تطبيق الإدارة الالكترونية بيئة متاحة لتبادل المعلومات ونشرها ،وهو ما يحتم مرافقتها بأطر تشريعية وتقنية تعمل على تحفيز أنشطة تبادل المعلومات بشفافية ،وضمان السرية للمعلومات دون المساس أو التعدي بالحقوق الأساسية لأطراف التعامل المواطنين المؤسسات[1]

بمعنى يشترط تدعيم أنظمة حماية المعلومات التي توفرها الإدارة الالكترونية على الشبكات ،وذلك بتوفير الأمن المعلوماتي وضمان الخصوصية الفردية للمستخدمين.

3 ـالرؤية الإستراتيجية:

الإدارة الالكترونية مشروع يتعلق بالدولة لذلك يجب أن ينفذ ويطبق وفق خطة إستراتيجية مدروسة لها برامج وإجراءات يمكنها بها أن تحقق وتتوصل إلى أهداف المخطط لها مستقبلا[2].

ومن هنا نستنتج أنه لتطبيق الإدارة الالكترونية وانجازها يجب إتباع مخطط واضح ومتسلسل يقود إلى تحقيق أهداف معينة ودقيقة قابلة للتحقيق خلال المدى الزمني المستهدف.

4 ـ توفير التسهيلات الممكنة:

توفير تسهيلات للمواطنين في التعامل مع المواقع الالكترونية المختلفة والوصول إليها وإتاحة الفرص أمام الجميع للاستفادة منها[3].

تحقيق ذلك يكون بربط المواطنين والمستخدمين بحكوماتهم الوطنية أو حكومات عالمية حسب رغباتهم واحتياجاتهم[4].

وبتطبيق هذا المبدأ يسهل على المواطنين استخراج المعلومات والاستفادة منها بطرق مختلفة ومتنوعة ومتاحة للجميع ،ويخفف من تعقيدات الإجراءات الروتينية التي تجعل من الديمقراطية أمرا مستحيلا وصعب التحقيق.

---

[1] -عيسى قروش ،مرجع سابق ،ص 21.

[2] -عبد اللطيف باري ،دور مكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص التنظيمات السياسية والإدارية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر 2013/2014 ،ص 56.

[3] -عبد الله دخيلي ،دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون إداري قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2017 ،ص 23 .

[4] -عيسى قروش ،المرجع السابق ،ص 22.

ثانيا :تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية

لا يحتاج البحث إلى جهد لعقد مقارنة بين الإدارة الالكترونية والإدارة التقليدية ،وكل ميزة تتسم بها الإدارة الالكترونية هي أمر كانت تفتقده الإدارة التقليدية ،وهذا ما يؤثر بالسلب في أدائها وفعالية دوائرها ،وعموما يمكن إبراز أهم الفوارق بينهما وفقا لما يلي:

أ-من حيث طبيعة الوسائل المستخدمة عند التعامل بين الأطراف:

تعتمد الإدارة التقليدية على الوسائل التقليدية اليدوية لإجراء الاتصالات بين أطراف التعامل المختلفة ،بينما تعتمد الإدارة الإلكترونية في إجراءات اتصالاتها على الشبكات الالكترونية تتم الاتصالات فيها باستخدام الشبكات الإلكترونية.

ب -من حيث طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل:

العلاقة بين أطراف التعامل في ظل الإدارة التقليدية تكون مباشرة ،بينما العلاقة بين أطراف التعامل في ظل الإدارة الالكترونية تكون غير مباشرة[1].

ج -من حيث التفاعل بين أطراف التعامل:

يميز الإدارات الالكترونية تفاعلها السريع وإمكانية استقبال آلاف الطلبات أو الرسائل في وقت واحد والرد عليها بسرعة فائقة بإعطاء أمر واحد برسالة واحة ووصولها إلى عدد هائل من الأفراد ،اما الادارة التقليدية تحتاج الى وقت أطول حتى يتم التفاعل بالشكل المرجو من اجل تحقيق الهدف[2].

د -من حيث نوعية الوثائق المستخدمة في تنفيذ الأعمال والمعاملات:

تعتمد الإدارة التقليدية بشكل أساسي على الوثائق الورقية ،في حين تتم ممارسات الإدارة الإلكترونية دون استخدام أية وثائق رسمية إلا في حالات قليلة[3].

---

[1] -على غريبي ،رينوبة الأخضر ،(صلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وأفاق ترشيدها)،مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ،العدد 03 ،مركز البحث في العلوم السلامية والحضارة ، الأغواط ، الجزائر، 2016،ص 411.

[2] -ايمان حسن مصطفى خلوف واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من جهة نظرة المديرين والمديرات مذكرة الماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،2010 ،ص 14.

[3] -على غريبي ،رينوبة الأخضر، المرجع السابق ، ص 411.

هـ -من حيث مدى إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية الإدارية:

توجد صعوبة في ظل ممارسات مفهوم الإدارة التقليدية من حيث الطرق والوسائل التي كانت تعتمدها عند استخدام أي وسائل الاتصالات لتنفيذ كل مكونات العملية ،بينما يمكن تحقيق ذلك في ظل ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية وذلك باستعمال الوسائل الحديثة المتطورة السريعة في الأداء.

و -من حيث نطاق خدمة العملاء:

توفر ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة وجود خدمات للأفراد لمدة خمسة أيام في الأسبوع ،وذلك وفقا لمواعيد عمل المؤسسات ،في حين يستمر العمل لمدة سبعة أيام في الأسبوع ولمدة أربع وعشرين ساعة يوميا في الإدارة الإلكترونية.

ز -من حيث مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية:

تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال الإمكانيات المادية والبشرية أحسن استغلال ممكن ،في حين تعتمد ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية على استخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي[1].

ح -من حيث الحفظ:

المعاملات الورقية في المفهوم التقليدي معرضة للتلف مع مرور الوقت، في حين أن الملف الإلكتروني الذي يضم المعاملة ضمن محتوياته يكون محفوظا في مأمن من التلف في الموضوع المخصص له على الشبكة الإلكترونية لجهة الإدارة التي يوجد لديها الملف ،إضافة إلى ذلك فالإدارة الإلكترونية تؤمن محتوياتها باستخدام أكثر من وسيط تخزين إلكتروني تجنبا لحدوث أي عارض للشبكة أو الوسيط ذاته[2].

ط -من حيث التكاليف:

يقوم نظام الادارة التقليدية الورقية على ضرورة إحتفاظ الإدارة بركام من الملفات والأوراق ،يكبد جهة الإدارة الكثير من النفقات من أجل المحافظة على تلك الملفات والمعاملات وصيانة المكان (الأرشيف) الذي تحفظ فيه ،أما في ظل الإدارة الإلكترونية فلا يكلف الأمر أكثر من ثمن وسائط التخزين ،أو الشبكة التي حملت البيانات أو المعلومات أو المعاملات عليها سلفا دون حمل عناء صيانة مباني أو حفظ أو تجديد ودون تكبد خسائر أو نفقات إضافية.

[1] - علي غربيي ، رينوبة الأخضر ، المرجع السابق ، ص 412.
[2] -حسن محمد الحسن ،الإدارة الإلكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات ، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن ،2010،ص 46.

ي -من حيث إمكانية الاسترجاع:

في الوقت الذي تعتبر فيه محاولة الحصول على معلومة أو معاملة من أحد الملفات الورقية للنظام التقليدي أمرا بالغ الصعوبة ،لتكديس الملفات والمعاملات مما قد يحتاج إلى ساعات أو أيام الانتقال إلا أن مثل هذا الأمر لا يكلف الباحث في أرشيف الشبكة الإلكترونية عن هذه المعاملة أو هذا الملف أكثر من الضغط على الزر المعني في لوحة المفاتيح ليخرج تاريخ معاملات المراجع كاملا[1].

الفرع الثالث :أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية

من خلال هذا الفرع نحاول التعرف على أهمية الإدارة الإلكترونية (أولا)،وأهداف الإدارة الإلكترونية (ثانيا).

أولا :اهمية الإدارة الإلكترونية

تتجلى اهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات وما يرافقها من انبثاق ثورة تكنولوجيا معلومات الاتصالات ،وهي تمثل نوعا من الاستجابة الفورية لتحديات عالم القرن الواحد والعشرين التي تشمل العولمة ،الفضاء الرقمي ،المعرفة وثورة الانترنت ،ويشير الدكتور أحمد محمد غنيم "ان للإدارة الإلكترونية أهمية سواء بالنسبة للمؤسسات أو على المستوى الوطني "والتي تتمثل بصفة أساسية فيما يلي:[2]

أ -أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات

1-انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة ربحية المؤسسة.

2-اتساع نطاق الاسواق التي تتعامل فيها المؤسسة.

3-توجيه الانتاج وفقا لاحتياجات ورغبات الزبائن.

4-تحسين جودة المنتجات وزيادة درجة تنافسية المؤسسة.

5-تلافي مخاطر التعامل الورقي.

[1] - حسن محمد الحسن ، المرجع السابق ، ص 47.

[2] بوبكر عن القادر ،تدريب الموارد البشرية في ظل الادارة الالكترونية والتحديات التي تواجهها دراسة حالة :مؤسسة بريد الجزائر ،اطروحة لنبيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص ادارة الموارد البشرية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2022/2023،ص 30.

ب -أهمية الإدارة الإلكترونية على المستوى الوطني

1-تحسين مستوى اداء المؤسسات العمومية.

2-الاستفادة من الفرص المتاحة في اسواق التكنولوجيا المتقدمة.

3 -زيادة الصادرات وتدعيم الاقتصاد الوطني.

4-تدعيم جانب الواردات في الدول.

5-زيادة قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في حركة التجارة العالمية.[1]

6-المساعدة في توفير المعلومات بشكل مستمر وبسرعة من اجل اتخاذ القرار.

7-كما تساهم الإدارة الإلكترونية في ادخال انواع جديدة من الخدمات وتحسين اخرى عند تطبيقها.[2]

ثانيا:أهداف الإدارة الإلكترونية

إن الفلسفة الرئيسية للإدارة الإلكترونية في نظرتها إلى الإدارة كمصدر للخدمات والمواطن والشركات كزبائن او عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات لذلك فإن للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها بغض النظر عنى الأهمية والأولوية[3].

أ- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها عمليات زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركة والمؤسسات

ب- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد اذ ان قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة الى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطر في كثير من الاحيان الى الانتظار في صفوف طويلة.

ج ـ الغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة او التخفيف منه الى اقصى حد ممكن مما يؤدي الى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في انهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء إدارة الملفات بدلا من حفظها.

[1] بوبكر عبد القادر ،المرجع السابق ،ص 30.

[2] حسين قانة ،تالية شني ،(الادارة الالكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة).مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،المجلد 05،العدد 02،ديسمبر 2021،ص 62.

[3] فداء حامد ،الادارة الالكترونية الاسس النظرية والتطبيقية،ط1 ،دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ،المملكة الاردنية الهاشمية ،2015،ص 228.

د ـ استعراض المحتويات بدلا من القراءة [1].

هـ إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكتروني مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.

و ـ القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تقسيم العمل والتخصص به.

زـ إلغاء عامل المكان ،اذ انها تطمح إلى تحقيق تعينات الموظفين والتخاطب معهم وارسال الاوامر والتعليمات والاشراف على الاداء واقامة الندوات والمؤتمرات من خلال " الفيديوكونفرانس" ومن خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.

ح ـ الغاء تأثير عامل الزمان ففكرة الصيف والشتاء لم تعدم وجودة وفكرة اخذ العطل او الاجازات لإنجاز بعض المعاملات الإدارية تم الحد منها الى اقصى حد ممكن[2].

ي ـ زيادة حجم الاستثمارات التجارية.

ك ـ الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها[3]

وأخيرا وليس آخرا من أهداف الإدارة الإلكترونية التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها الحديث فالجودة كما هي في قاموس اكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة.

المطلب الثاني :دواعي ومتطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية

من خلال هذا المطلب نحاول التعرف على دواعي الانتقال من الإدارة الالكترونية (الفرع الأول)،وتبيان متطلبات الانتقال الى الإدارة الالكترونية (الفرع الثاني):

الفرع الاول :دواعي الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية

ان التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وانما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات اصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة.

---

[1] علاء عبد الرزاق ،محمد حسن السالمي ،الادارة الالكترونية ،بدون رقم الطبعة ،دار وائل للنشر ،عمان ،الاردن ،2006،ص 39.

[2] المرجع نفسه ،ص 40.

[3] محمد سمير احمد ،الإدارة الالكترونية،ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. الاردن 2009 م ،ص 73

وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة الخدمات وضمان سلامة العمليات كلها من الأمور التي دعت الى الطور الاداري نحو الإدارة الإلكترونية ومثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات فلم يعد من المقبول الآن تأخر تنفيذ العمليات بدون التحسين والتجويد وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر التوقيت ،ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني فيما يلي:[1]

أولا :تسارع التقدم التقني والتكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة

أدت الثورة التكنولوجية الى إظهار مزايا نسبية عديدة لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة الانسانية بما في ذلك نوعية الخدمات والسلع التي توفرها المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء للمجتمع ،وتمثل هذه الثورة فرصة متميزة للأفراد والحكومات ومنظمات الأعمال لتحسين نوعية الحياة الانسانية كما أن حجم الاستثمار المتزايد في قطاع التكنولوجيا يتطلب تعظيم الفوائد المرجوة منه وتسخيره لتسهيل الحياة والرفاه الإنساني عموما.[2]

ثانيا :الدوافع الاقتصادية واشتداد المنافسة

تمثل الحاجة الى تقليص التكاليف والرفع من مستوى نوعية وجودة الخدمات المقدمة أحد الدوافع الرئيسية التي شجعت المنظمات على التذكير في الانتقال إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية وخاصة في ظل الشح المتزايد في الموارد المتاحة والارتفاع المتواصل في قيمة المواد الأولية واليد العاملة ،نظرا لما يمكن للإدارة الإلكترونية أن تقدمه للمنظمة من تقليص في النفقات وربح للوقت والتقليل من الأخطاء المسجلة ،وإلى جانب ذلك فإن تزايد المنتجات والخدمات المعروفة في الأسواق واشتداد المنافسة بين مختلف المنظمات بشكل كبير لم يعرف له مثيل من قبل دفع عديد من المنظمات إلى البحث عن اداة لتمييز الاختلاف في ما تقدمه ،مكان اللجوء لتطبيق الإدارة الإلكترونية واحد من الحلول المعتمدة من قبل المنظمات المختلفة بغية اكتساب ميزة تنافسية جديدة تعطيلها الفرصة للمحافظة على مكانتها وبقائها في سوق مزدحمة بالعارضين ،وتضمن لها امكانية استقطاب معاملات الشرائح المستهدفة من الزبائن قبل غيرها من المنافسين والمحافظة على استمرار تعامل الزبائن معها وولائهم لها.[3]

---

[1] فداء حامد ،المرجع السابق ،ص 222.

[2] حمزة بن عبد الرحمان ،دور الادارة الالكترونية في ترسيخ أخلاقيات العمل بالمؤسسة دراسة ميدانية بلدية ادرار رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع المنظمات و المناجمنت ، كلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، جامعة الجزائر3 ،الجزائر ، 2020/2019 ،ص 59.

[3] المرجع نفسه ،ص 60.

ثالثا :الدوافع السياسية والديمقراطية

كانت التحولات الديمقراطية وما تبعها من مستجدات اجتماعية وتطلعات شعبية احد العوامل الدافعة لكثير من الجهات الادارية الى تعميم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على دوائرها،فقد ساهمت تحركات فاعلة محلية وعالمية والتي تطالب مزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في توجيه انظمة الدول الى ادخال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى ادارتها،والتي تولد عنها رؤية جديدة لدى الإدارات الرسمية يعرف تطوير فعالية القطاع العام والارتقاء بمستوى أداء مؤسساته كما ونوعا وتوقيتا وأسلوبا وذلك من خلال محاولة تجاوز تلك العراقيل والإجراءات المعقدة التي كانت تميز أداء الأعمال الحكومية التقليدية وما صاحبها من الاعتماد على بيروقراطية وكثرة الاجراءات المطلوبة لإنجاز المعاملات ،وكذلك جعل من الإدارة الإلكترونية فرصة متميزة للارتقاء بالأداء في القطاع العام.[1]

رابعا:انتشار الثقافة الإلكترونية

لقد ساهم الانتشار الواسع لمختلف تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتزايد استخدام شبكة الانترنت بين مختلف أفراد المجتمع في شيوع الثقافة الإلكترونية وانتشارها بين أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم ،وتعمقت علاقاتهم بالحاسوب والانترنت سواء المتخصص منهم في هذا المجال أو غير المتخصص إلى درجة باتت محرجة الإدارات المنظمات المختلفة ومن ورائها الحكومات والدول ،إن لم تتخذ خطوات عاجلة لتشعر الاجيال الجديدة إنها على قدر طموحاتهم ،اذ ليس من المنطق إن تسبق عقول الاجيال الجديدة إداراتها ،في حين ان الأصل إن تبادر هذه الاخيرة بالاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ثم رفع مستوى الوعي لمستخدميها و منتسبيها وثقافتهم بهذه التكنولوجيا[2]"

الفرع الثاني :متطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية

ان مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع وبرنامج يحتاج الى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد.

[1] حمزة بن عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 60.
[2] المرجع نفسه ،ص 61.

فالإدارة هي إبنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لذلك فإن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات منها:[1]

أولا :المتطلبات السياسية

حيث يترجمها وجود ارادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الالكتروني ومساندة مشاريع الإدارة الإلكترونية،عن طريق تقديم الدعم المادي والمعنوي للمساعدة على اجتياز العقبات وتطوير برامج التطور الإلكتروني والإدارة الإلكترونية. [2]

ثانيا :المتطلبات الادارية والأمنية:

تنحصر المتطلبات الادارية والأمنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الإلكترونية في العناصر التالية:[3]

أ- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس وهذا يتم بتشكيل إدارة على المستوى الوطني تتولى الاشراف على تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية على مستوى وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.

ب- توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية من خلال تطوير مختلف شبكات الإتصالات ،بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ،ومستوعبة لكم الهائل من الاتصالات دون إهمال التجهيزات التقنية الاخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية ،ومحاولة توفيره واتاحته للأفراد والمؤسسات.

ج ـ تطوير التنظيم الاداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ومختلف الوظائف الحكومية ،مما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية كإلغاء إدارات واستحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي.

د ـ متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة وهو ما يعني ضرورة وجود يد عامله مؤهلة ،تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني ،ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات.

---

[1] فداء حامد ،المرجع السابق ،ص 224.

[2] نورة سليمان فيسة ،(دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر :دراسة حالة بلدية شفة) ،مجلة طيبة للدراسات العلمية الاكاديمية ،جامعة الشلف ،الجزائر ،المجلد 04 ،العدد 03 ،ديسمبر 2021،ص 557.

[3] بوبكر عبد القادر ،المرجع السابق ،ص 34.

هـ ـ وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الإلكتروني ،وأثناء التطبيق بتكملة وسد الفراغات القانونية محتملة الظهور في أي مرحلة من مراحل التحول ،وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية متعلقة بأمن وسرية المعاملات الإلكترونية ووضع النصوص القانونية الكفيلة بالحد من الجريمة الإلكترونية.

ثالثا :المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية[1]

وهذا عن طريق إحداث تعبئة اجتماعية مساعدة ومتنوعة لضرورة التحول للإدارة الإلكترونية. وعلى درجة عالية من الوعي بفوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية باستخدام كل وسائل العلاقات العامة المكتوبة والغير المكتوبة والتي تهدف الى نشر فوائد تطبيق الإدارة الإلكترونية ،وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية وتنمية الثقافة التكنولوجية مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الانفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونية ،دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال ،وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.

[1] بوبكر عبد القادر ،المرجع السابق ،ص 36.

المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانة اساسية في اهتمامات الباحثين والدول لما له اهمية في تسيير الشأن العام ،وهو ما يتطلب معرفة مختلف الجوانب المحيطة به ،وتأسيسا على ذلك سنقوم بمعالجة هذا المبحث من خلال التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية (المطلب الأول) وعرض مقومات التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها (المطلب الثاني).

المطلب الاول :مفهوم التنمية المحلية:

لدراسة هذا المطلب سنتحدث عن نشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها (الفرع الاول) وأهمية وأهداف التنمية المحلية (الفرع الثاني) ومبادئ وأبعاد التنمية المحلية (الفرع الثالث).

الفرع الأول :نشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها

لتبيان تعريف وخصائص التنمية المحلية لا بد من الوقوف أولا على نشأة التنمية المحلية:

أولا :نشأة التنمية المحلية :[1]

كان أول ظهور للتنمية المحلية في القرن العشرين وبالتحديد في العقد الثاني منه ،وذلك من خلال الجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية وفي الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر والتي استهدفت جميعها تحريكا للأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية. وبالتحديد في سنة 1944 م رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الاخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة مهمة في سياسة الحكومة. وفي سنة 1954 م عقد مكتب المستعمرات البريطانية مؤتمرا الحد فيه على ضرورة الأخذ بمفهوم التنمية المحلية وضرورة تنمية المجتمع المحلي.

كانت هناك نقلة نوعية كبيرة اتجاه الاهتمام بمفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية ،حيث نالت اهتماما خاصا من طرف هيئة الامم المتحدة التي أولت لها اهتماما كبيرا ،حيث ركزت في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية ،ولكن لاحقا تبين لها انها يجب الى تركز كذلك على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية ،حيث انها ركزت على احداث تغييرات جوهرية في الناس والتغلب على ظاهرة اللامبالاة التي اكتسحت عقول الناس اتجاه بلدهم ومن ناحية اخرى اقترح مجموعة من

[1] سهام طالب حسين ،محمد يعقوب ،(الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية)،مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات ،جامعة حمد البشير الابراهيمي ،جامعة مصطفى اسطمبولي ،برج بوعريريج –معسكر ،الجزائر ،المجلد 2 ،العدد 1 ،جوان 2020،ص 11.

الخبراء على الامم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل يجب أن يعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع ،كما ذهبوا الى ضرورة مراعات كل المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها ،كما حرصت كذلك أن يكون هناك توازى معقول بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا.

إن اهتمام الامم المتحدة بمفهوم التنمية المحلية سواء من الجانب النظري أو من الجانب الممارسة قد قدم الكثير من الدعم للمجتمعات المختلفة في العالم ،كما جعل الاستراتيجيات التنموية تتحقق بشكل حقيقي وفعال مع العمل على ضرورة تطويرها باستمرار وسد الثغرات الموجودة بها.[1]

ثانيا :تعريف التنمية المحلية

يعرف الدكتور فاروق زكي ان التنمية المحلية هي "تلك العمليات التي توحد بين جهود الاهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الامة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي " أي هي عمل وجهد جماعي بين افراد المجتمع والسلطات الحكومية الهدف منه تحسين الأوضاع الحالية للمجتمع والمساهمة في تقدمه وتطوره

تعرف سميحة طرى التنمية المحلية بأنها " عملية مستمرة ومنهجية تتكاتف فيها الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية في إطار مشاركة شعبية واسعة قصد تقريب الإدارة من المواطن بهدف تحقيق احتياجات المجتمع المحلي ،اذ لابد من اشتراك المواطنين في عملية التنمية كونهم أدرى بظروفهم واحوالهم المحلية دون اهمال جهود الحكومة في تحقيقها ".

يرى الاستاذ ارثر دنهام (Arthur Dunham) " إن التنمية المحلية هي نشاط منظم الغرض منه تحسين الاحوال المجتمعية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ،ويقوم اسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ،ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي".

من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل الى وضع تعريف اجرائي "وهي العملية التي يشترك فيها الناس في المحليات من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة ،كما انها عملية تهدف الى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء المهمشين وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال

[1] سهام طالب حسين ،محمد يعقوب المرجع السابق ،ص 12.

واستخدام الموارد المحلية واقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي ،وصولا الى رفع مستوى معيشة الافراد المحليين .

ثالثا :خصائص التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية بأنواعها المختلفة وبنطاقها الواسع يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ لمنطقة ما أو لمدينة محلية ،وذلك بهدف تطوير مستقبلها مع تحسين مستوى نوعية الحياة لسكانها ،لكن يجب على المجتمعات أولا فهم خصائص التنمية المحلية وثم محاولة تجسيدها على ارض الواقع ،لذلك يجب ان تتميز التنمية المحلية بما يلي: [1]

أ- الوحدوية

تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة محددة من الناس ،ومع ذلك ليس من الضروريان يشارك كل الأفراد في المشروعات والبرامج التنموية.

ب - الشمولية

تركز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع إحتياجاته ،وليس على جانب معين منه.

ج - التكاملية

هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة ومتناسقة فيما بينها كالجوانب الاقتصادية ،العمرانية ،السياسية ،الاجتماعية ...الخ.

د - التشاركية

لتتحقق التنمية المحلية يجب ان يكون هناك تظافر للجهود في كل القطاعات والجهات في المجتمع من الحكومة الشعب القطاع الخاص القطاع العام

هـ - المرونة والاستمرارية

تتميز التنمية المحلية لكونها عملية مستمرة باستمرارية المجتمعات ،ومتغيرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات ومتطورة وفقا للتطورات الحاصلة.

و - التنظيمية

تتسم التنمية المحلية بأنها عملية تتم بالاعتماد على الطاقات والموارد اللازمة وفي الوقت المناسب واللازم لتحقيقها

[1] سهام طالب حسين ،محمد يعقوب ،المرجع السابق ،ص 14.

ز ـ اللامركزية

تتم التنمية المحلية بالرجوع إلى الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها السكان المجتمع المحلي ،حيث انه يجب على السكان ان يقوموا بالتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي ،بكل حرية واستقلالية .[1]

ح ـ التعاون والتفاعل الإيجابي

يجب أن يكون هنالك تعاون وتأثير متبادل بين انشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت اجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية ،وألا يترك هذا التعاون للصدفة ،بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة ،حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض ،وليس سلبيا للإعاقة بعضها .[2]

الفرع الثاني : أهمية وأهداف التنمية المحلية

من خلال هذا الفرع نتعرض إلى أهمية التنمية المحلية (أولا)وأهداف التنمية المحلية (ثانيا).

أولا : أهمية التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهمية جد بالغة بالنسبة للمجتمع وأفراده يمكن ايجازها فيما يلي:[3]

أ- يشعر الافراد في ظل التنمية المحلية شعوراً حقيقيا بوجود الدولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع او الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي ،لأن الدولة كيانها الحقيقي إذا ارتبط مواطنوها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا وسطا من التحرر ،بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الامن فقط بل تمتد لتحقيق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم ،والسمو بالمبادئ والقيم الإنسانية.

ب- تظهر أهمية التنمية المحلية في تأمين المجتمع وضمان استقرار هو تحقيق وحدته المادية والمعنوية وعدم جنوحه إلى الانحراف او الاتجاه نحو المبادئ ،الصادمة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده.

---

[1] سهام طالب حسين،محمد يعقوب،المرجع السابق،ص 14.

[2] فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية ممارسون وفاعلون ،ط 1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان بلد النشر. 2015. ص 42.

[3] حدة سلمي ،أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة ماي قالمة ،2020 /2021،ص 46.

ج - إن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان إلا على قوة الروابط العلاقات التي تربط بين الأفراد وتوحد بين أفكارهم ومشاريعهم ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية الى والتجمعات المركزية الكبر بتشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية.

د - إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا .[1]مختلف المناطق التوازن والعدالة في توزيع الاعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة ،حيث ان الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الاستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الاطراف المحلية والقومية.

هـ - تعمل على تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من ناحية ثانية ،حيث ان الهيئات والأفراد والجهات المحلية المختلفة يمكن ان تشترك في كثير من المشاريع المناسبة للظروف المحلية ،ويمكن ان يتم مثل هذا التعاون المحلي في بروز إمكانات التكامل بين المناطق ،والتكامل يعني التعاون للوصول الى الاهداف المسطرة ،وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية .[2] وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم ،وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الاول.

وفي الأخير تعتبر التنمية المحلية عاملا من العوامل المساهمة في تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة.

ثانيا :أهداف التنمية المحلية

ترمي التنمية المحلية الى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها ،ويمكن تلخيص اهم اغراض التنمية المحلية فيما يلي[3]:

أ- توفير الخدمات العامة الاساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها اقليم الدولة عموما ،ويتضمن ذلك كافة انواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية

[1] حدة سلمي ،المرجع السابق ،ص 155.
[2] فؤاد بن عضبان ،المرجع السابق ،ص 38.
[3] نائل عبد الحافظ العوالمه ،ادارة التنمية -الاسس -النظريات التطبيقات العملية ،ط 1،دار زهران للنشر والتوزيع ،الاردن ،2009 ،ص 155

والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها ويؤمل ان يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية إطار التنسيق والتعاون والدعم المركزي.

ب- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع امكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة لكافة المخاطر المحتملة جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية. من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية استثمار الامكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الامكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنمية الشاملة.[1]

الفرع الثالث :مبادئ وأبعاد التنمية المحلية.

وتتمثل في ما يلي:

اولا :مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية. بحيث ان لم تتوفر هذه المبادئ او أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق اهدافها الكاملة ،وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها ومن أهم هذه المبادئ نجد:[2]

أ- مبدأ الشمول

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،والشمول كذلك يعنى شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية حيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيق للعدالة وتكافئ الفرص وإرضاء المواطنين.

ب- مبدأ التوازي

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع ،فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الاساس المستهدف من التنمية والقضايا الاخرى بمثابة فروع منها.

[1] نائل عبد الحافظ العوالمه المرجع السابق ،ص 156.
[2] حدة سلمي ،المرجع السابق ،ص 49.

ج ـ مبدأ التكامل

يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى انه لا يمكن اجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر ،كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين مادي وغير مادي.

د ـ مبدأ التنسيق

يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الاجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها ما يمنع ازدواج الخدمة او تضاربها لان ذلك يؤدي إلى تضيع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل جهور كثيرة للأحداث مبدأ التنسيق بعرف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها[1].

ثانيا :أبعاد التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية عدة أبعاد نذكرها فيما يلي :[2]

أ ـ البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي مناجل تنمية الاقليم المحلي اقتصاديا ،وذلك عن طريق البحث عن القطاع او القطاعات الاقتصادية ،والتي يمكن ان تتميز بها المنطقة ،سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي او الحرفي ولهذا نجد ان المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا يكون قادرة علي النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها ،من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة الى ذلك يمكن أن تدمج افراد المجتمع والباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة ،وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة اخرى ،سواء للاستهلاك المحلي و للتوزيع الى الاقاليم الاخرى وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية ،من طرقات ومستشفيات مدارس ..الخ وهذه الهياكل بالإضافة الى كونها تسمح بدمج طالبي العمل ،فإنها تمهد الطريق نحو الجو

[1] حدة سلمي ،المرجع السابق ،ص 50.

[2] حميدة محجوبي ،معوقات التنمية المحلية في الجزائر بلدية حاسي من عند الله نموذجا ، مذكرة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية شعبة العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2018 /2019،ص 19.

المناسب لأفراد القاطنين بذلك الاقليم ،وتستقطب اصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الاقاليم الاخرى من اجل الاستثمار بهذه المنطقة.[1]

ب ـ البعد الاجتماعي

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على اساس أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي ،من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع افراد المجتمع بالإضافة الى ضمان الديمقراطية.

من خلال قدرة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ،ولهذا نجد ان البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المنظورة من شأنها ان تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وعليه نجدان تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها ان تقدم لنا مجتمعا يتصف بالنبل وينبذ الجريمة ويحيا لوطنه وهناك ميادين اخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل :التعليم والصحة والأمن... الخ.

جـ ـ البعد البيئي

إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي. ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الاوزون ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق التصحر وما الى ذلك من مشاكل تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة الى دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي لدول العالم ،وعلى ذلك عقدت الامم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 ومن اهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصادية والإجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق اليها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات التحقيق تنمية مستدامة.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي ان الناتج الوطني الاجمالي يعتبر مؤشرا لقياس اداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني ،كما ان الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين ،**الاولى** هي مشكلة الآثار البيئية **والثانية** هي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية غير المحددة بين الاجيال التوزيع الامثل للموارد.

[1] حميدة محجوبي ،المرجع السابق ،ص 20.

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ،اما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه حتما يؤدي الى تدهور النظام البيئي. [1]

المطلب الثاني :مقومات التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها.

يشتمل هذا المطلب على فرعين ،مقومات التنمية المحلية (الفرع الاول) ،الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية (الفرع الثاني)

الفرع الأول :مقومات التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية جميع الجوانب ،سواء الإقتصادية أو الإجتماعية والثقافية للمواطن ،فهي تقوم على مجموعة من المقومات.[2]

أولا :المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ،حيث أن نجاح الهيئات المحلية في اداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ،ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات ان تمارس اختصاصاتها على الوجه الاكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الأمانات المالية.

كما أن تسير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة. كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفوء وتنظيم رشيد للمعلومات ،وتحليل مالي سليم وموازنة محلية او قيم مالية دقيقة إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة .[3]

ثانيا :المقومات البشرية

إن العنصر البشري أهم عنصر وأهم مورد في العملية الإنتاجية. وفي نجاح التنمية المحلية ،فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام. وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله

[1] حميدة محجوبي ،المرجع السابق ،ص 20.

[2] عبد الحميد دريسي ،احمد براهمي ،إدارة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار ،مذكرة ماستر تنظيم إداري و سياسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،جامعة احمد دراية ،ادرار،2021/2020،ص 17.

[3] عبد الحميد دريسي ،احمد براهمي ،المرجع السابق ،ص 18 .

من مشكلات ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب ،ولهذا يوجب على .التنمية المحلية تحقيق هدف تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب سواء الإجتماعية ،الإقتصادية ،الثقافية وحتى السياسية باعتبار ان الانسان لديه امكانيات وقدرات بنوعيها الذهنية والجسدية تفوق ما تم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة ويمكن النظر الى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين :

الاولى :هي أن العنصر البشري غاية أو هدف التنمية

الثانية :إن العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية[1].

ثالثا :المقومات التنظيمية

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية تعرف الإدارة المحلية بأنها " نقل أو تحويل سلطة إصدار القرارات الإدارية الى مجالس منتخبة من المعنيين"ويقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسيين هما:

أ-مبدأ الديمقراطية :ذلك ان الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة ،حيث أنها كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤثر على الديمقراطية.

ب-مبدأ اللامركزية :أي تستند مسألة الفصل في بعض الامور الى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.[2]

الفرع الثاني :الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية

إن مشروع التنمية المحلية هو خطوة جماعية تحتاج الى تظافر الجهود بين مختلف الفاعلين على مستوى الاقليم ،وسوف يتم التطرق إلى اهم الاطراف الفاعلة في عملية التنمية المحلية فيما يلي[3]

أولا :السلطات المحلية

تعتبر السلطات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة ،فهي تابعة لها وهذا برغم وجود اللامركزية والتي تعتبر اسلوبا من أساليب التنظيم الاداري يهدف بالأساس الى تعزيز الوظيفة الادارية بين السلطات المركزية والهيئات الادارية المنتخبة ،وتباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة،والسلطة المحلية طرف اساسي في عملية التنمية المحلية ،وهذا لكونها همزة وصل بين المواطن والسلطة المركزية ،وهي تعكس

[1] حميدة محجوبي ،المرجع السابق ،ص 22.
[2] عبد الحميد دريسي ،احمد براهمي ،المرجع السابق،ص 20.
[3] وليد بولغب ،(التنمية المحلية في الجزائر) ،مجلة إيليزا للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي ،الجزائر ،العدد 3 ،2018،ص 149.

استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين كما تعمل على تمثيلهم و نقل وجهات نظرهم ،وكذلك مشاركتهم في رسم السياسات العامة التي تخدم المجتمع المحلي والمواطن .[1]

ثانيا :المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني نسيج متشابك في العلاقات التي تقوم بين الافراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة اخرى ،وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف في الحقوق والواجبات والمسؤوليات ،ثم إن هذا النسيج من العلاقات مستدعى لكي يكون ذا جدوى ان يتجسد في مؤسسة طوعية اجتماعية اقتصادية ثقافية وحقوقية متعددة ويجسد المجتمع المدني مظهر من مظاهر الديمقراطية التشاركية.

فالمجتمع المدني يحظى بالاستقلالية باعتبار ان مؤسساته لا تكون خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات او الجماعات او الافراد بحيث ي سهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع الاهداف المسطرة وتكمن استقلالية المجتمع المدني من خلال التمويل المالي الذي هو تمويل ذاتي خلال مساهمات الاعضاء او التبرعات أو عوائد نشاطاته الخدماتية او الانتاجية وكذلك تظهر استقلالية في إدارة شؤونه الداخلية طبقا للوائحه وقوانينه الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

يتكون المجمع المدني من تنظيمات مؤسسات وجمعيات ونقابات المكونة طوعا من الافراد التي تسعى للخدمة عن المصالح العامة للفرد والمجتمع دون ان تسعى لتحقيق الربح.

أما تعريف الامم المتحدة للمشاركة في التنمية للمجتمع المدني فهي مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحقيق الأهداف المجتمعة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ومشاركة الأهالي التطوعية في برامج مشروعات محلية ،والمساعدة في ترتيب الاولويات وهذا يحتاج الى ضابط اساسي كما عبر عنه (وليام بيفان) وهو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها [2]

ثالثا :الفاعلين الاقتصاديين

ويتمثلون في رجال الاعمال والمؤسسات الاقتصادية بشتى انواعها والتي تلعب دورا هاما في عملية التنمية،خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث تعد هذه المؤسسات مصدراً هاما لتمويل المشاريع التنموية من خلال الضرائب والرسوم التي تفرض على هذه المؤسسات الاقتصادية فضلا عن توفير مناصب الشغل التي تعمل بدورها في القضاء على البطالة والفقر وتحسين مستويات المعيشة لدى السكان ،وهي في مجملها ادوار بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية المحلية [3]

[1] عبد الحميد دريسي،احمد براهمي ،المرجع السابق ،ص 150.
[2] حميدة محجوبي ،المرجع السابق،ص 15.
[3] وليد بولغب ،المرجع السابق ،ص 150.

الفصل الثاني:

أثر التحول نحو الادارة الالكترونية على التنمية المحلية

تمهيد:

أدى تبني أسلوب الإدارة الإلكترونية إلى إحداث تغييرات جذرية وفتح آفاق جديدة على جميع المجالات التي مستها وتأثرت بها وهذا ما كان له انعكاس مباشر على التنمية المحلية بمختلف مجالاتها ، ومن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة أثر التحول نحو الادارة الالكترونية على التنمية المحلية.

وذلك بتقسيمه الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : تطرقنا فيه الى مظاهر وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية على التنمية المحلية.

المبحث الثاني : تعرضنا فيه الى تطبيقات للتنمية المحلية من خلال نموذج المدن الذكية.

المبحث الأول :مظاهر و تحديات تطبيق الادارة الالكترونية على التنمية المحلية

إن تنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية في الدول التي تعرف مصالحها الإدارية عجزا واضحا في تلبية احتياجات وأداء الخدمة للمواطنين يعد فرصة لتلك الدول للإجراء عمليات الإصلاح وإعادة هندسة تنظيم المصالح الإدارية وإجراءات العمل لتحسين الأداء مما ينعكس ذلك إيجابا على التنمية المحلية في كل جوانبها

ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بإبراز مظاهر تأثير الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية (المطلب الأول) ،والتطرق إلى تحديات تطبق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول : مظاهر تأثير الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية.

تظهر آثار التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية واضحة لدى الدول المتقدمة التي تمتلك تجارب ناجحة في هذا المجال أما بالنسبة لمجتمعاتنا النامية فيصعب تحديد الآثار الناجمة عن هذا التحول نظرًا لحداثة شروع الإدارة الإلكترونية ،حيث ينصب تركيز الخبراء والباحثين على الآثار الإيجابية لمشروع الإدارة الإلكترونية ،مع التقليل من التنبيه للآثار السلبية التي يمكن استنتاجها من طبيعة العمل الإلكتروني ،كما يمكن حصر الآثار المتوقعة للتحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية في عدة مجالات[1] :

الفرع الأول :المجال الإداري والسياسي

من خلال هذا الفرع نحاول التعرف على مظاهر تأثير الإدارة الالكترونية على التنمية المحلية ، (أولا)المجال الإداري ،(ثانيا)المجال السياسي.

أولا:المجال الإداري

نظرًا لأن مفهوم الإدارة الإلكترونية يندرج ضمن مفهوم الفكر الإداري التنظيمي ،فإن غالبية آثاره تظهر ضمن المجال الإداري لنشاطات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ،حيث تنعكس تلك التأشيرات على وظائف الإدارة الرئيسية ،والعناصر الرئيسية للنشاط الإداري وبصفة خاصة عمليات تهيئة إصلاح البنية التنظيمية.

[1] حمزة بن عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 61.

ويمكن حصر أهم الآثار الإيجابية في هذا المجال[1].

أ- التخلص من الوثائق الورقية والمشاكل المترتبة عنها كالضياع والتلف.

ب- الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لتكون الوسيط الأساسي بين المؤسسات والهيئات الإدارية والمواطنين المستفيدين من الخدمات الإدارية.

جـ التحول من الانحصار في الظروف والمحددات المحلية والإقليمية إلى العولمة والمزج بينها وبين المحلية.

د ـ الانتقال من العمليات الإدارية التقليدية والمنفصلة عن بعضها البعض إلى العمليات الإلكترونية التقنية والرقمية.

هـ ـ التقليل من التأثير السلبي للعلاقات الشخصية والحد من المظاهر السلبية للبيروقراطية الإدارية.

و ـ توسيع مجال الشفافية والمساءلة ،الأمر الذي من شأنه الحد من نطاق الفساد الإداري.

ز ـ توسيع نطاق مشاركة التجارب الإدارية الناجحة وما يترتب عنه من إيجابيات في حالة تعميم هذه التجارب على المستويين المحلي والوطني.

ح ـ التركيز على المجالات الإدارية الحديثة والمساهمة في نطاق المشاركة في اتخاذ القرار[2].

ط ـ تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات والأجهزة الإدارية فينعكس ذلك على مستوى الخدمات المقدمة من طرف الهيئات والمؤسسات الإدارية.

ي ـ اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية على مستوى المرافق العمومية المحلية ومختلف الهيئات والمؤسسات الإدارية التابعة للجماعات الإقليمية.

ثانيا :المجال السياسي

سيؤدي التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية إلى تطوير نظام الحكم الإلكتروني والشؤون العامة ،ويمكن أن يتم ذلك بإيجاد علاقة جديدة بين المواطنين والدولة في إدارة شؤون الدولة من خلال:

[1] وهيبة غربي ،(الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على المجتمع)،مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،المجلد 11،العدد 02 ،ماي 2022،ص 8.

[2] المرجع نفسه ،ص 9.

أ- البدء بعملية جمع المعلومات حول أسس تطوير السياسات ثم نشرها للمواطنين لزيادة وعيهم السياسي وإدراكهم لكيفية وضع السياسات التي تخص الدولة.

ب- استخدام نظم المعلومات الإلكترونية لتسهيل عملية المشاركة والتحاور لإعداد السياسات وتحديد الأولويات والتوجهات الإستراتيجية للدولة.

ج ـ استخدام نظم المعلومات الإلكترونية في عملية الانتخابات والتمثيل السياسي.

د ـ اتساع قاعدة المواطنين المشاركين في القرار السياسي ،وزيادة قدرة المواطنين على تبادل قيم الديمقراطية وثبوت حق الحصول على المعلومات وتبادل الآراء.

هـ ـ في ظل الإدارة الإلكترونية ستتخلص الحكومة والقيادات السياسية من روح المركزية والانفراد بالقرارات السائدة في ظل الإدارة البيروقراطية ،كما تتحول الدولة من دور القائد إلى دور الوسيط[1].

الفرع الثاني :المجال الاجتماعي والاقتصادي

من خلال هذا الفرع نتعرف على مظاهر تأثير الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية ،في المجال الاجتماعي (أولا) ،والمجال الاقتصادي (ثانيا).

أولا :المجال الاجتماعي

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الأساس هدفه الرئيسي خدمة المواطن وتعزيز مكانته كأحد ركائز الدولة الحديثة وعليه فتطبيقها يترتب عليه[2].

أ- خدمة أفضل للمواطن حيث تتصف الخدمات الإلكترونية بالمرونة وسهولة الوصول إليها واستخدامها ،إذ أن كل فرد يريد أن يعامل بشكل فردي ،وفي نفس الوقت تبسيط الخطوات التي ينبغي اتخاذها في الإجراءات الإدارية.

ب- التفاعل مع مختلف الأجهزة الحكومية دون الحاجة إلى طول الانتظار.

ج ـ إمكانية دخول مباشر من قبل المواطن لملفه الإداري من خلال مواقع الإنترنت.

د ـ الإتقان في إنجاز الخدمة فالخدمة الإلكترونية أثبتت عبر العالم أنها تتميز بدقة وإتقان أكثر من الخدمة اليدوية.

[1] حمزة بن عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 62.
[2] وهيبة غربي ،المرجع السابق ،ص 9.

هـ ـ العدالة والمساواة في تقديم الخدمة بين كل أفراد المجتمع.

و ـ توفير الوقت حيث يؤدي اعتماد النظام المعلوماتي الإلكتروني إلى ربح الوقت استنادًا إلى سرعة تدفق البيانات والمعلومات من الحواسيب بخصوص الخدمة المطلوبة بين عدة مديريات ومؤسسات.

ز ـ خلق مجتمع معلوماتي حيث يفرض تطبيق الإدارة الإلكترونية على الفرد تعلم مختلف العمليات للحصول على الخدمة عبر الانترنت مما يسمح بتقليل الامية عامة والأمية الإلكترونية خاصة.

ح ـ سيادة الشفافية والمشاركة والصراحة والوضوح وكذلك الثقة التي يشعر بها الأفراد والقدرة على إبداء الرأي والمشاركة إيجابيا[1].

ثانيا :المجال الاقتصادي

تؤثر الإدارة الإلكترونية بشكل مباشر على النواحي الاقتصادية في شتى بقاع العالم ،وأهم تأثيراتها على الفاعلية الاقتصادية هي[2]:

أ- تسريع التطور الاقتصادي من خلال فتح قطاعات جديدة للاستثمار تتضمن قطاع التقنيات المعلوماتية وما يمكن أن تحدثه كالاستثمار المعلوماتي في اقطاع الاقتصادي للدولة.

ب- تحفز الثورة المعلوماتية الرقمية على مبدأ التنافسية بفتح أسواق جديدة.

ج ـ تخفيف أعباء التعامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبقية أطراف الخدمة.

د ـ تحسين ميكانيزمات الأداء الإداري في كل القطاعات وزيادة فعالية عمل المسيرين ومتخذي القرار في كل المستويات كما تشجع العمل عن بعد.

هـ ـ زيادة فاعلية العمليات الإنتاجية من خلال تحسين البنيات التحتية الوطنية ،مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وتحفيز زيادة الإنتاجية.

و ـ المساعدة على دخول سلع جديدة للسوق المحلي.

[1] وهيبة غربي ،المرجع السابق ،ص 9.
[2] حمزة بن عبد الرحمان ،المرجع السابق ،ص 62.

المطلب الثاني :تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية

تعترض أغلب برامج الإدارة الإلكترونية الكثير من التحديات التي تحول دون تجسيدها في الواقع ،وتعتبر هذه التحديات عائقًا رئيسيًا يؤثر سلبًا أمام مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحقيق وتعزيز التنمية المحلية والدفع بها قدمًا ،وتكبح جهود التطوير المحلي.

وتتباين هذه التحديات من نموذج إلى آخر تبعًا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها ويمكن التطرق إلى بعض هذه التحديات فيما يلي:

الفرع الأول :التحديات إدارية وبشرية

من خلال هذا الفرع نتطرق الى التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية على التنمية المحلية.

أولا :التحديات الإدارية

تتجه بعض الدراسات إلى تحديد ومحاولة حصر المعوقات الإدارية في تطبيق الإدارة الإلكترونية وترجعها إلى الأسباب الآتية[1]:

أ- العشوائية في التخطيط وضعف التنسيق على المستوى الاستراتيجي في تطبيق الإدارة الإلكترونية.

ب- عدم القيام بتنظيمات جديدة مطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية ،من إضافة ودمج بعض الإدارات،أو التقسيمات ،وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات وتدفق العمل بينها.

ج ـ الرؤية الضبابية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ،وقلة الوعي بالأهداف التي ترمي إليها.

د ـ الاعتماد على الأساليب التقليدية ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.

هـ ـ مقاومة التغيير في المنظمات والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم ،ومستقبلهم الوظيفي.

[1] أبو بكر عبد القادر ،المرجع السابق ،ص 37.

ثانيا :التحديات البشرية

ويمكن تحديدها في الآتي[1]:

أ- الأمية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

ب- غياب الدورات التدريبية ورسكلة موظفي الادارة،والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الإلكترونية.

ج ـ الفقر وانخفاض الدخل الفردي.

د ـ تزايد الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه بين فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفقدها ،أدى إلى زيادة حدة التفرق وأضعف مشاريع الإدارة الإلكترونية.

هـ ـ مشكل البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الإلكترونية وحلول الآلة محل الإنسان ، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الإلكتروني خوفا على امتيازاته ومنصبه.

الفرع الثاني :التحديات السياسية والقانونية

وتشمل ما يلي:

أولا : التحديات السياسية

أ- غياب الإرادة السياسية الفاعلة ،والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الإلكترونية ،وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

ب- غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل التشاور السياسي وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الإلكتروني ،لاتخاذ القرارات اللازمة برفع مؤشر الجاهزية الإلكترونية وترقيته[2].

[1] أبو بكر عبد القادر ،المرجع السابق ،ص 38.

[2] لامية طالبة ،(الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق)،مجلة الإدارة الإلكترونية والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة الجزائر 3،الجزائر،المجلد 09،العدد 02،ديسمبر 2020،ص 196.

ثانيا :التحديات القانونية

أ- عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد شروط التعامل الإلكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تحرم إختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

ب- الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الإلكترونية ،وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات ،في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل ،وكل ما يتعلق بعنصر الخصوصية والسرية في التعاملات الإلكترونية[1].

ج ـ قصور التشريعات والقوانين مثل قواعد الإثبات والحجية والمصداقية ،مما يجعل الخوف كبيرًا داخل المقدمين على خوض التعاملات الإلكترونية في ظل غياب ما يثبت حقوقهم من الوثائق وعدم الاعتراف بحجية الوثائق الإلكترونية والاعتراف بمصداقيتها[2].

الفرع الثالث :التحديات المالية والتقنية

وتتمثل في:

أولا :التحديات المالية

أ- ارتفاع تكاليف توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية وإنشاء المواقع وربط الشبكات.

ب- ارتفاع تكاليف الصيانة.

ج ـ محدودية المخصصات المالية الموجهة لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.

د ـ ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الإلكترونية.

هـ ـ التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية.

---

[1] لامية طالبة ،المرجع السابق ،ص 197

[2] دليلة قادة ،الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ،تخصص تسيير عمومي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التكنولوجية قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2017-2018،ص 100.

و ـ تكلفة استخدام شبكة الانترنت[1].

ثانيا :التحديات التقنية

أ- عدم وجود بنية تحتية متكاملة على مستوى الدولة مما يحد من تطبيقها على المستوى الوطني.

ب- محدودية انتشار الإنترنت واستخدام الحواسيب.

ج ـ صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنت ،نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الكثير من الأفراد وهذا ما يعرف بالفجوة الرقمية.

د ـ معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة[2] .

الفرع الرابع :التحديات الأمنية

تتمثل هذه التحديات في التخوف من التقنية وعدم الاقتناع بالتعاملات الإلكترونية خوفًا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية ،ويمثل فقدان الإحساس بالأمان اتجاه الكثير من المعاملات الإلكترونية مثل التحويلات الإلكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان ،أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية ،حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها.

وجدير بالذكر أن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية:

أ- العنصر المادي :من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

ب- العنصر التقني :باستخدام التقنيات الحديثة في دعم وحماية أمن المعلومات.

ج ـ العنصر البشري :بالعمل على تنمية المهارات ورفع قدرات خبرات العاملين في هذا المجال[3].

[1] دليلة قادة ،المرجع السابق ،ص 99.
[2] بوبكر عبد القادر ،المرجع السابق ،ص 38.
[3] لامية طالبة ،المرجع السابق ،ص 198

المبحث الثاني: تطبيقات للتنمية المحلية من خلال نموذج المدن الذكية

فرضت موجات التحول الرقمي التي عرفها العالم في ظل استمرار و تفاقم حجم أزمات التسيير المحلي ،ضرورة مواكبة المستجدات الحاصلة في البيئة الرقمية ،و ذلك بهدف إيجاد حلول تقنية حديثة و ناجعة من أجل حلحلة هذه الأزمات ،والسير نحو تحقيق التنمية المحلية ،ومن بين أهم هذه الحلول المبتكرة يبرز دور المدن الذكية كنموذج حيوي يتركز على استثمار وتوظيف التكنولوجيا في تحقيق التنمية المحلية ،وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة كفاءة الخدمات الحكومية والقدرة على التحكم في الموارد ،من خلال هذا المبحث سنتعرف على مفهوم المدن الذكية وكيفية إنشاءها (المطلب الأول) ومظاهر التنمية المحلية للمدن الذكية (المطلب الثاني):

المطلب الأول : مفهوم المدن الذكية وكيفية إنشاءها

لدراسة هذا المطلب سنتعرف إلى مفهوم المدن الذكية (الفرع الأول) ،وكيفية إنشاءها (الفرع الثاني):

الفرع الأول : مفهوم المدن الذكية

سنتطرق إلى نشأة المدن الذكية (أولا)،وتعريف المدن الذكية (ثانيا) ثم خصائص المدن الذكية (ثالثا):

أولا :نشأة المدن الذكية

ظهرت عبارة المدينة الذكية في سنوات التسعينات و ذلك كثمرة لاستراتيجية استعادة السوق العقارية التي سطرتها شركة IBM حيث اعتبرت هذه الأخيرة المدن بمثابة سوق كبيرة ممكنة في حال تسييرها بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال[1]،وأول ما استخدم مصطلح المدينة الرقمية أو الذكية في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام 1994،و في عام 1996 دشن الأوروبيون المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية بشكل أساسي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدينة هلسنكي [2] وفي الولايات المتحدة الأمريكية بزرت عدة محاولات لإعلان بها المدن الذكية إلا أن معظمها أخذ الطابع التجاري و ليس الطابع المدني الشامل للمدينة .

[1] علي حمزة ،المدن الذكية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري ،مذكرة ماستر تخصص قانون عقاري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ،جامعة العربي تبسي،تبسة،الجزائر،2022/2021،ص 06

[2] عبد المجيد بوحوش ،دور المدينة الذكية في تحقيق التنمية المستدامة ،دراسة في الفاعلية والأثر ،مذكرة ماستر تخصص قانون دولي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،الجزائر 2022/2021،ص 26

تميل معظم الدول إلى اعتماد المدينة الذكية كنموذج يحتذي به للمدينة المستقبلية ،لاسيما في مواجهة التحريات كتسارع التعمير ونقص الموارد الطبيعية ،ونضوب مصادر الطاقة والتغيرات المناخية بهدف تحويل المدن التقليدية إلى مدن أكثر استدامة محافظة على البيئة للأجيال القادمة من جهة وتحسين حياة الأجيال الحاضرة من جهة أخرى ،فضلا على زيادة النمو الاقتصادي باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1]،ويمكن تحديد أهم المقاربات لمفهوم المدينة الذكية فيما يلي [2]

أ- **المدينة المعلوماتية** :هي المدينة التي تتميز بتكوين المجتمع ألمعلوماتي خلال فضاءات المعلومات الحضرية ،هدفها تحقيق أسلوب جديد لتوفير الخدمات بعيدا عن الطرق التقليدية ،إذ تمتلك كل الأبنية والوسائل محتوى معلوماتي واسع النطاق.

ب- **المدينة الإلكترونية** : هي المدينة التي تقدم الخدمات والمعلومات إلكترونيا وبكل شفافية ومساواة وبسرعة متناهية ودقة عالية في أي وقت ومن أي مكان خال قطاعاتها وأجهزتها الخدمية المختلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج - **المدينة السلكية** :تشير إلى المدينة التي تكون مرتبطة بالأسلاك والتوصيلات غير أنها غير ذكية.

د - **المدينة الافتراضية** : ترتكز على البيانات الرقمية في وصف المدينة [3]

ثانيا :تعريف المدن الذكية

هناك أكثر من تعريف لهذا المصطلح وأحيانا أكثر من تسمية بحيث يرى الفقيه "روبنسون ": أن المدينة الذكية تسعى بشكل منهجي إلى إيجاد وتشجيع الابتكارات في مجال أنظمة المدينة المتاحة بواسطة التكنولوجيا.

ويرى الفقيه "أزمات "أنها المدينة الذكية الحقيقية هي تجمع عمراني يضم ثلاث عناصر أساسية هي: أساس تقني ، أساس اجتماعي ،أساس بيئي ،ويمكن القول أنها ثلاث مدن في واحدة وهي:

المدينة الافتراضية المعلوماتية والمدن المعرفية والمدينة البيئية ،و هي المكان الذي يلتقي فيه العالم الافتراضي و الواقعي ،تضم ثلاث عناصر هي المعلومات ،البيئة ،الأفراد [4]

[1] علي حمزة ،المرجع السابق ،ص 06 .
[2] عبد المجيد بوحوش ،المرجع السابق ،ص 28.
[3] المرجع نفسه ،ص 29.
[4] علي حمزة ،المرجع السابق ،ص 08 .

ويعرض الاتحاد الأوروبي المدن الذكية بأنها : "المدينة التي تحقق أداء جيدا في جميع المجالات الستة ،من خلال تفاعل مشترك بين القطاع الاقتصادي و الحوكمة والنقل والبيئة والحياة مع مواطنين يتمتعون بالوعي والاستقلالية ".

أما معهد كاليفورنيا للمجتمعات الذكية فقد أطلق على "النمو الذكي للمدن الرقمية مصطلح المدينة الذكية ،أي التنمية التي تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات باعتبار المجتمع الذكي "هو المجتمع الذي يبذل جهد لاستخدام تقنيات المعلومات لتغيير أسلوب الحياة والعمل [1]

وتعرف" **IDC للأبحاث** "المدينة الذكية على أنها : "كيان محدود (حي أو بلدة أو مدينة أو مقاطعة أو بلدية أو منطقة حضارية) له سلطته الحاكمة على مستوى المنطقة أكثر من كونها على مستوى الدولة ،ويتم بناء هذا الكيان على بنية تحتية للاتصالات وتقنية المعلومات التي تمكن من إدارة المدينة بكفاءة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة والابتكار ومشاركة المواطنين "[2] .

وعليه يمكن القول بأنه لا يوجد إجماع على تعريف موحد للمدينة الذكية ،ولعل التعريف الأقرب هو أنها مدينة تستخدم تكنولوجيا الاتصالات الرقمية الحديثة لتحسين مستوى الحياة والخدمات لمواطنيها ،وتحسين أساليب استفادتهم من البنية التحتية والخدمات المقدمة إليهم ،وتوفير الوقت والتكاليف لسكان المدينة وزوارها بتوفير وسائل وخدمات مثل شبكة النقل ،ضبط الأمن ،الرعاية الصحية ،وما شابه ذلك.

ثالثا :خصائص المدن الذكية[3]

أ- أكثر ما يميز المدن الذكية هو تركيزها على الإنسان في المقام الأول ،والاستجابة للظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمتغيرة بخلاف المدن التقليدية

ب-بنية تحتية للاتصالات متاحة للجميع بما في ذلك المناطق المأهولة وغير المأهولة

ج - بيئة ابتكار وإبداع متوفرة للجميع لتشجيع تطوير الخدمات والتطبيقات الجديدة مثل "حاضنات الأعمال

د - تتميز المدن الذكية بالاستدامة الاجتماعية والبيئية.

هـ - تطبيقات وخدمات عامة متوفرة للجميع مثل الأمن والصحة والتعلم والبنية التحتية الاقتصادية.

---

[1] نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطى ،(المدن الذكية بين الجمهورية المصرية والمملكة المغربية)،مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ،مصر ،المجلد 05 ،العدد 02 ،2021 ،ص 32-33.

[2] ميجا كومار ،بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية ،لمحة عامة عن الحل ،مستندات IDC أكتوبر 2015 ،متاح على الرابط www.IDC.Com ،2024/05/15 ، 13:10 .

[3] نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطى ،المرجع السابق ،ص 34.

و - تعتمد على الاقتصاد القائم على المعرفة لخلق التنافسية.

ز - تقديم التدريب المستمر للمستخدمين للتطبيقات المتعددة للمدن الذكية لتحويلهم إلى مستخدمين أذكياء، لديهم القدرة على الاستفادة من الخدمات والتطبيقات المتوفرة في المدينة الذكية.

ح - تكامل البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.

ط - توفر جهاز إداري مركزي للمدينة الذكية.

ي - المدن الذكية جميع مؤسساتها مترابطة بعضها ببعض بشبكة خدمات إلكترونية متكاملة

ك - من الخصائص المميزة للمدينة الذكية الأداء العالي في مجال الإبداع ،فالمدينة الذكية ثلاث مدن في واحدة وهي افتراضية معلوماتية ،معرفية ،بيئية ،وهي المكان الذي يلتقي فيه العالم الافتراضي والواقعي[1].

ل - إيجاد بيئة تستقطب الأعمال وتحافظ على النمو الاقتصادي ،بما يسهم في بناء بيئة حضرية وإجراءات تجارية فعالة ،تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدعم الابتكار.

م - تقديم بيئة آمنة وتوفير فعال للمواطنين من خلال تنفيذ حلول مثل الدوائر التلفزيونية المعلقة والعدادات الذكية وأنظمة إدارة المباني والإضاءة الذكية لرصد سلوكيات المواطنين بشكل أفضل وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة[2].

ن - تؤمن العديد من فرص العمل [3]

الفرع الثاني :كيفية إنشاء المدن الذكية

يستند إنشاء المدن الذكية على مجموعة من الأسس التي تشكل الأرضية الصلبة لها، وهي تجسيد فعلي لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات (أولا)، ومجموعة من العناصر والمقومات التي تعتبر مكانتها أساسية (ثانيا)[4]

[1] نبيلة عبد الفتاح حسنين قشطي ،المرجع السابق ،ص 35
[2] ميجا كومار ،المرجع السابق،ص 03
[3] عائشة بن النوي ،(المدن الذكية إنجازات و تجارب عالمية و عربية)،مجلة التمكين الاجتماعي ،جامعة باتنة 01،باتنة،الجزائر،المجلد 03 ،ديسمبر 2021 ،ص 24
[4] عمر مخلوف ،(الحاجة الى المدن الذكية لتحقيق التنمية المستدامة ،فرص و تحديات)،مجلة التعمير و البناء ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر ،المجلد 04،العدد 01،مارس 2020،ص 33

أولا :الأسس التي تقوم عليها المدن الذكية

تتمثل هذه الأسس في :(أ) الشبكات ،(ب) قاعدة البيانات ،(ج) التطبيقات

أ- الشبكات

تتنوع الشبكات بين سلكية،و منها شبكات الألياف الضوئية التي تتميز بسعة نقلها الهائلة للبيانات ،وشبكة خط المشترك الرقمي الذي يعتمد على خطوط الهاتف العادية ،وهناك أيضا الشبكات اللاسلكية **(WI-FI)** .وهي شبكات واسعة النطاق فائقة السرعة والدقة ،وأصبحت حاليا البديل عن الشبكات السلكية.

ب- قاعدة البيانات

تمثل البيانات أهم عنصر يدعم نجاح التحول إلى المدينة الذكية ،حيث يتم تجميع البيانات من الأنظمة القائمة ومن تطبيقات الانترنت والأجهزة المتنقلة ،ثم تحليل كافة البيانات لتحويلها إلى رؤى وأنشطة ذات قيمة وحلول للمشكلات واتخاذ القرارات.

ج - التطبيقات

تتيح المدينة الذكية العديد من التطبيقات الإلكترونية المخصصة لتسيير قطاعات معينة إدارية، اقتصادية ،تجارية ،اجتماعية ،تعليمية و صحية ... إلخ مثل تطبيقات الحكومة الإلكترونية ،التجارة الإلكترونية ،السياحة الإلكترونية ،الخدمات الطبية ، و التعليم الالكتروني و غيرها من التطبيقات التي لا يمكن حصرها[1].

ثانيا : مقومات المدن الجديدة

يتكون نظام المدينة الذكية من ستة عناصر أساسية لنبات بنائها و هي :(أ) المواطن الذكي،(ب) اقتصاد المدن الذكية ،(ج) التنقل الذكي ،(د) البيئة الذكية ،(هـ)الحياة الذكية ،(و) الحوكمة الذكية ،ترتبط عناصر البناء الستة هذه ارتباطا وثيقا و تساهم في نظام المدينة الذكية [2]

[1] عمر مخلوف ،المرجع السابق ،ص 34.
[2] المرجع نفسه ،ص ،35.

أ- المواطن الذكي

يعد الأشخاص الأذكياء لبنة البناء الأساسية لنظام المدينة الذكية ،فهم من يتميزون بكونهم أذكياء يتفوقون فيما يفعلونه باحتراف ،ولديهم مؤشر تنمية مرتفع ،حيث تعمل المدن الذكية على استقطاب رأس المال البشري النوعي ،بالتوازي مع دمج جامعاتها في جميع جوانب حياة المدينة ،كما يتميز المواطن في المدن الذكية بالمرونة العالية والتكيف مع تغير الظروف ،من خلال سعيهم الدائم إلى إيجاد الحلول ،ويشاركون بنشاطهم في التنمية المستدامة للمدينة بأدائهم الفعال لجعلها أكثر ملائمة للعيش.

ب ـ الاقتصاد الذكي

يعتمد وجود المدينة الذكية على الابتكار المدفوع بدعم الجامعات التي تركز عليها في مجال البحوث المتطورة ،التي تشمل بالإضافة للعلوم والصناعة والأعمال المجالات العلمية الخاصة بالتراث الثقافي والهندسة المعمارية والتخطيط والتنمية وما شابه ذلك ،يقوم الاقتصاد الذكي على الريادة في الأعمال بخلقه فرصا اقتصادية متنوعة للمواطنين ،وعلى[1] استغلال الفرص ومواجهة التحديات التي تطرحها العولمة الاقتصادية،وعلى رأسها المنافسة.

ج ـالتنقل الذكي

لا تركز المدينة الذكية على حركة المركبات فقط ،وإنما كذلك على تنقل الأشخاص ،حيث تدير المدينة الذكية بفعالية حركة مرور المركبات والمشاة ،والازدحام ،كما تتميز هذه المدينة بشوارع نابضة بالحياة بها مسارات للمشي وركوب الدراجات ،تتمتع المدينة الذكية بنظام النقل السريع الشامل ،مثل السكك الحديدية للمترو أو المترو الخفيف أو الخط الأحادي أو قطار الأنفاق ،للتنقل عالي السرعة الذي يربط بين المناطق السكنية و أماكن العمل و المناطق الترفيهية و نقاط النقل.

د ـ البيئة الذكية

تضمن البيئة الذكية الحماية من التلوث و إدارة الموارد الاقتصادية ،إذ يتعين على المدينة الذكية المستدامة وضع نظام دقيق و شامل لتوفير بيئة سليمة ونقية في جميع أبعادها ،كما ترفع التطبيقات الذكية

[1] عمر مخلوف ،المرجع السابق ،ص 35

كفاءة استخدام الموارد الطبيعية فضلا عن استخدام الموارد البديلة التي تحقق غايات البيئة الذكية ،لاسيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد بصورة رشيدة بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة [1].

هـ ـ الحياة الذكية

يعكس هذا المفهوم نمط العيش وظروفه في هذه المدن ونوعية الحياة في مختلف النواحي الاجتماعية والثقافية ،فتثمن المدينة الذكية التاريخ والثقافة والقيم المحلية ،وتعمل على تحسين الحياة الحضرية بتوفير السلامة والأمن للمواطنين وبتمكينهم من الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم وغيرها،ومن وسائل الراحة العامة عالية الجودة ،وبإنشاء المساحات العامة المفتوحة ،كما تتمتع بوسط المدينة النابض بالحياة على مدار 24 ساعة و 7 أيام في الأسبوع. [2]

و ـ الحوكمة الذكية

تحفز الحوكمة الذكية على تشكيل أطر فعالة تعزز الشفافية و المساءلة و الديمقراطية بوجود و تشريعات جديدة عن طريق تطبيق الحوكمة الإلكترونية التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة للمواطنين بكفاءة عالية و العمل على تحسينها وتعظيم الانتفاع بها إذ تقوم الحكومة الذكية بتطوير الشؤون التنظيمية الذكية بالإضافة إلى الجوانب التشريعية ،و من ثم ضمان اختيار الحكومة الذكية الإلكترونية المناسبة للمدينة الذكية ،إذ يشكل التحكم الفعال في تقنيات الرقمنة المتصلة بحكومة المدن الذكية المستدامة أحد دعائم تطوير المجتمعات وترقية المساهمة في تفعيل دور المدينة الذكية ،على مستويات متناغمة من الوظائف التي تعرضها للساكنة في ظل الانسجام الوظيفي العالي و الجودة البيئية الذكية [3] .

[1] فتيحة نسرين مصابيح ،(المدن الذكية نحو منظور جديد للتنمية المستدامة 2030)،مجلة القانون العام الجزائري و المقارن ،مخبر النشاط العقاري ،جامعة جيلالي البايس ،سيدي بلعباس ،الجزائر ،المجلد 08،العدد 02 ،ديسمبر 2022،ص 02

[2] عمر مخلوف ،المرجع السابق ،ص 36.

[3] فتيحة نسرين مصابيح ،المرجع السابق ،ص 09.

المطلب الثاني : مظاهر التنمية المحلية للمدن الذكية

خلال هذا المطلب سوف نقوم بإبراز مدى مساهمة المدن الذكية في الحفاظ على البيئة (الفرع الأول) وتبيان دور المدن الذكية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي (الفرع الثاني)، والتطرق إلى أهم نماذج المدن الذكية وطنيا وعربيا وعالميا (الفرع الثالث)

الفرع الأول : الحفاظ على البيئة

تتميز المدن الذكية باستخدام تطبيقات تكنولوجية من شأنها الحفاظ على البيئة وعلى قاعدة الموارد الطبيعية ،في ما يتعلق بإدارة الطاقة (أولا)، ونظام الحد من مخاطر الكوارث (ثانيا) والإدارة الذكية للنفايات (ثالثا) والنقل الذكي (رابعا)[1].

أولا : كفاءة استخدام الموارد والطاقة

أصبح من تحديات العصر بالنسبة للأمن القومي للدولة هو العثور على موارد كافية للمياه والطاقة لإشباع الحاجات الداخلية ،وهو ما يستدعي ترشيد استعمالها في ظل النمو السريع للمدن ،و يعد من الأهداف الرئيسية للمدن الذكية التقليل من استعمال الطاقة واستهلاك المياه عن طريق شبكات الطاقة الذكية ،يتطلب تسيير الطاقة نظام فعال يضمن توزيعها في جميع أماكن المدينة ،بما في ذلك أعمدة الإضاءة ،بالإضافة إلى ضمان إدارة مستدامة تعتمد على توليد الطاقة الكهربائية باستعمال الألواح الشمسية وبإنتاج الكهرباء من الطاقة الحرارية الناتجة عن حرق النفايات في المراكز المخصصة لذلك الغرض ،أما بالنسبة للمياه فتوفر إدارة شبكات المياه الذكية **30 بالمائة** من الطاقة وتخفض المياه المتسربة والمفقودة في شبكات التوزيع إلى ما يصل **15 بالمائة** وفي الوقت نفسه تعمل على التخفيف من أزمة تكرر انقطاع المياه في ظل التوجه نحو زيادة الطلب عليها ،فحسب توقعات البنك الدولي سيشهد عام **2050** زيادة في الطلب على المياه بنسبة **25 بالمائة** في الدول المتقدمة وبنسبة **50 بالمائة** في الدول النامية ،كما تسمح البنية التحتية لشبكة المعلومات والاتصالات المتطورة للمدن الذكية بمراقبة وتقييم استهلاك الطاقة والمياه على الدوام ،بالإضافة إلى أن استخدام الطاقة النظيفة من شأنه خفض مستويات التلوث الناتجة عن إنتاج الطاقة من مصادر محترقة ،وهذا ما يضمن جودة الهواء فيما تضمن عملية إعادة تصفية المياه المستعملة كفاءة استعمال الموارد ويجنب استنزافها [2]

[1] عمر مخلوف ،المرجع السابق ،ص 37.
[2] المرجع نفسه ،ص 39.

ثانيا : نظام الحد من مخاطر الكوارث

يمكن لشبكات الاتصال وتقنيات المعلومات ،وعبر الأقمار الصناعية رصد وتحديد مستويات الأمطار وحركة الرياح وربطها بتطبيقات ذكية لصالح المواطن ،كما تمكن هذه التقنيات من التنبؤ بحدوث الظواهر الطبيعية الخطيرة كالفيضانات والبراكين والأعاصير ،وهو ما يساعد على وضع التدابير للتقليل من آثارها على سلامة المواطنين والممتلكات المادية ،كخطط الإجلاء إلى الأماكن الآمنة المعدة سلفا و خصيصا لذلك [1]

ثالثا : الإدارة الذكية للنفايات

يتزايد إنتاج النفايات بوتيرة أسرع من معدل التحضر ،مما يشكل صعوبة في تحديد مصادر مختلف أنواع النفايات ،الأمر الذي أدى إلى تطوير أساليب تخص نظم الإدارة الذكية للنفايات لتحويل هذه الأخيرة إلى مورد وإنشاء اقتصاديات دائرية ،وتتمثل فوائد هذه الأساليب في تحسين كفاءة جمع النفايات ونقلها وفرزها وإعادة تدويرها واستخدامها ،ويتم استخدام أجهزة الاستشعار والاتصال وربط الأشياء بالانترنت لمواجهة تحديات كفاءة إدارة النفايات عن طريق رصد تحرك مختلف أنواع النفايات من المصدر إلى غاية التخلص منه[2].

رابعا : النقل الذكي

لا شك في أن شكل تحركات وتنقل سكان المدن المليونية أحد أهم التحديات البيئية في العالم ،وهذا بسبب ما تطرحه المركبات من دخان وغازات ملوثة تعكر جودة الهواء ،حيث تعتبر حركة المرور مساهما هاما في ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال انبعاث ثاني أكسيد الكربون ،بالإضافة إلى أن أكثر استعمال وسائل النقل يطرح مشكل الازدحام الذي يؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية للفرد ،تتخذ المدن الذكية في العالم العديد من الطرق التي يمكن أن تساهم في حل مشكل ازدحام الطرقات ،والحد من انبعاثات الكربون من خلال دمج بدائل ذكية للنقل ،فبدلا من اعتماد المواطنين في نقلهم على السيارات المملوكة لهم ،يمكنهم استعمال الدراجات الهوائية التي توضع في الشارع خصيصا لذلك عبر تطبيق على تطبيق هواتفهم ،أو بإمكانهم التنقل بالسيارات الذكية ذاتية القيادة التي تستخدم وقودا أقل أو تشتغل بالطاقة

[1] عبد المجيد بوحوش المرجع السابق ص 32

[2] سامية نزالي ،شريف عمروش ،(دور المدن الذكية بيئيا في تحقيق التنمية المستدامة)،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،جامعة البليدة 01 ،الجزائر ،المجلد 08 ،العدد 01 ، 2019 ،ص 86 .

الكهربائية أو السيارات الخضراء ومشاركة السيارات وبحفظ المساحات وتعزيز أنماط الحياة الصحية [1].

الفرع الثاني : دور المدن الذكية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي

أعطى التحضر بشكل عام دفعا وقوة إيجابية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر و التنمية البشرية، حيث طالما كانت المدن هي الأماكن التي يمكن أن يزدهر فيها الابتكار التكنولوجي وتنظيم المشاريع والمقاولات ،وذلك بفضل تنوع اختصاصات اليد العاملة وقوتها نتيجة التعليم الجيد ،فضلا على أنها فضاء يركز بشكل كبير على قطاع الأعمال التجارية. أكد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على العلاقة الإيجابية بين التحضر والنمو الاقتصادي داخل الاقتصاديات الوطنية ،بناءا على تحليل الإحصاءات على المدى الطويل ،وأشار إلى أنه حين ارتفعت نسبة سكان الحضر في جميع أنحاء العالم من **33** إلى **51 بالمائة** بين عامي **1960 و 2010** ،قد رافقها خلال نفس هذه الفترة ارتفاع دخل الفرد بنسبة **152 بالمائة** ،من **2382 إلى 6006** دولارا أمريكيا [2]،نتيجة علاقة التلازم الإيجابية بين التحضر والنمو الاقتصادي ،أصبحت المدن معروفة الآن كمحركات للنمو الاقتصادي ، ومثال ذلك أن كبرى المدن في آسيا ،أصبحت تساهم بأكثر من **80 بالمائة** من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما دفع بالحكومات إلى إدراج التمدن كجزء من سياسات التنمية الاقتصادية الوطنية ،كما هو الشأن في الصين والهند في العقود الأخيرة[3].

الفرع الثالث : نماذج مختلفة للمدن الذكية:

أولا : على المستوى الوطني "مدينة سيدي عبد الله"

عمل المشرع الجزائري على وضع أرضية قانونية تؤطر تحول الدولة الجزائرية نحو الاستدامة الذكية في التعمير ،وذلك إيمانا منه أن البيئة الطبيعية لا يمكن المحافظة عليها إلا بتحقيق تنمية عمرانية مستدامة ،من خلال التخطيط الذكي المستدام لإنشاء المدن وتوظيف معايير الاستدامة والعصرنة في كل عمليات ومراحل المشاريع الحضرية المزمع إنجازها[4].

[1] عبد المجيد بوحوش،المرجع السابق ،ص 32.
[2] عمر مخلوف،المرجع السابق ،ص 41.
[3] المرجع نفسه ،ص 41.
[4] عواطف بوطرفة ،(المدينة الذكية المستدامة في الجزائر بين واقع التشريع العمراني والتطلع إلى العصرنة)،مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ،المجلد 13 ،العدد 02،أكتوبر 2021 ص 1368.

كما أفصحت الحكومة الجزائرية عن رغبتها في التوجه نحو تشييد مدينة ذكية مستدامة بصدور المرسوم التنفيذي **275/04** المعدل والمتمم[1] ،المتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وذلك تطبيقًا لأحكام المادة **06** من القانون **08/02**[2] ،والتي تعد النموذج الأول للمدينة الذكية في الجزائر، ويطلق عليها أيضا اسم المعالمة ،وذلك نتيجة لما تمتلكه من مقومات عالية في التكنولوجيا الذكية[3].

تقع مدينة "سيدي عبد الله" على بعد **25** كلم من الجزائر العاصمة، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي **04 /275**،حيث جاءت في المادة الثانية منه أنه <<تقع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله بولاية الجزائر على إقليم بلديات المعالمة ،الرحمانية ،زرالدة والدويرة. فهي تتربع على مساحة **7000 هكتار**، منها **3000 هكتار** للتعمير، أي ما يمثل نسبة **42,86%** ،**و 4000 هكتار** من المساحات الخضراء والغابات المحمية وهو ما يمثل نسبة **14,86%** وتتوفر على جميع المرافق الضرورية في مجال التعليم العالي والتربية والصحة و فضاءات الألعاب والتسلية، تم التصريح بالمنفعة العامة لعمليات الإنجاز المتعلقة بها في **2008**،و دشنت في الحادي عشر ديسمبر **2016** ،لأن تكون نموذجًا يجسد المدينة العصرية والتنظيم الحضري[4].

حدد المشرع الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة لسيدي عبه الله في نص إنشائها وهي، التكنولوجيا المتقدمة والتكوين والبحث الجامعي وكذا مهام الدعم المتصلة بها.

ومن خلال تحديد البرنامج العام للمدينة والمدرج في المادة **05** من المرسوم التنفيذي **275/04**[5] تظهر جليًا أبعاد الاستدامة التنموية (البعد البيئي، البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي) التي وظفها المشرع في برنامج المدينة الجديدة لسيدي عبد الله وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج العام للمدينة عدل مرتين من خلال المرسوم **216/16**[6] والمرسوم **296/20**[7] ،ووفقا لآخر تعديل حدد البرنامج العام للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله كما يلي[8]:

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 275/04 مؤرخ في 20 رجب 1425 الموافق 5 سبتمبر 2004 م ،ص 7 ،المعدل بالمرسوم التنفيذي 215/16،جريدة رسمية عدد 47،صادرة 14 غشت 2016،والقانون 296/20 ،مؤرخ في 24 صفر عام 1442 الموافق 12 أكتوبر 2020،جريدة رسمية ،عدد 62 ،صادرة 14 أكتوبر 2020 م.

[2] القانون 08/02 المؤرخ في 25 صفر 1423،الموافق 8 مايو سنة 2002،يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، جريدة رسمية ،عدد 34،صادرة 14 مايو 2002،ص 4.

[3] علي حمزة ،المرجع السابق، ص 32.

[4] حميدة شباب، (الإطار التشريعي للمدن الجديدة بالجزائر "مدينة سيدي عبد الله نموذجًا")،مجلة التعمير والبناء، جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر، المجلد 04،العدد 13،مارس 2020،ص 147.

[5] المادة 5 من المرسوم التنفيذي 275/04،مرسوم السابق ذكره.

[6] المرسوم التنفيذي 216/16 ،مرسوم السابق ذكره.

[7] المرسوم التنفيذي 296/20 ،مرسوم السابق ذكره.

[8] عواطف بوطرفة ،المرجع السابق ،ص 1370.

- فضاءات لبرنامج السكن الموجه للمواطنين بعدد أربعمائة وخمسين ألف (**450.000**) ساكن.
- تجهيزات إدارية.
- حي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال يدعى الحظيرة الإلكترونية.
- حظيرة عمرانية تتكون من مساحات خضراء ومناطق راحة وترفيه ،ومركب متعدد الرياضات.
- أقطاب جامعية.
- مركز البحث والتنمية.
- أقطاب تنافسية وجاذبية في مجال البيوتكنولوجيا والصيدلة والتكنولوجيا المتطورة.
- تجهيزات استشفائية وصحية.
- تجهيزات تجارية ،وفندقية وخدماتية.
- تجهيزات دينية وثقافية.
- تجهيزات للتربية والتكوين.
- منشآت معالجة النفايات والمياه القذرة.
- فضاءات حماية حول المدينة يحدد مخطط التهيئة استخداماتها[1].

تخصصت هذه المدينة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي ،وكانت حاضنة لقطبين هما: قطب التكنولوجيا المتقدمة وقطب تكنولوجيا الإعلام والاتصال ،إذ أدخلت عليها تقنيات بمعايير عالية الجودة، يعتمد نظام سيرها على التدفق العالي للإنترنت على غرار البطاقة المغناطيسية ،الألياف البصرية، أجهزة الطلب التكنولوجي النوعي واللوجستية الإدارية فضلا عن امتلاكها لحظيرة إلكترونية.

ورغم كل ما تم تحقيقه من إنجازات لجعل مدينة سيدي عبد الله مدينة ذكية ،إلاّ أن هناك العديد من العراقيل والتحديات التي تحول دون تحقيق الهدف ما يشهده مخطط التهيئة، نتيجة لتهاون المؤسسات والفاعلين المعنيين في أداء مهامهم ،وعدم وقوف السلطات العمومية على نسبة المشاريع بشكل دوري

[1] عواطف بوطرفة ،المرجع السابق ،ص 1371.

وبالتالي عدم اكتمال الأشغال المنصوص عليها ضمن مخطط هذه المدينة ،بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة بالتمويل[1].

ثانيا :على المستوى العربي "مدينة أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة"

تعد دولة الإمارات العربية الرائد الأول حيث اتخذت خطوات للتوسع في مجال المدن الذكية من خلال اتباع إجراءات عمرانية تخطيطية ساهمت في بناء مدن ذكية بمفهومها الشامل ومن أهم المدن الذكية في دولة الإمارات نجد مدينة [2] **"مصدر"**، حيث بدأت إمارة أبو ظبي في التخطيط لمدينة **"مصدر"** منذ العام **2006** ،والتي تعتبر من أوائل المدن المستدامة التي تبنت توفير بصمة خضراء واستيعاب التوسع الحضري السريع وتشمل الخطة الرئيسية لمدينة مصدر المكونات الرئيسية التالية:

- الإستغلال الأمثل للطاقة الشمسية من خلال التوجيه الأمثل لشبكة الطاقة في المدينة.

- تكامل أوجه الحياة في المدينة بطريقة تكون فيها الحياة أسهل وأسرع.

- إنشاء مباني محدودة الارتفاع والحجم وتطوير المرافق العامة للحياة الاجتماعية.

- تقليل التوسع العمراني على الأراضي الخصبة ،مما يشكل ويدعم الاكتفاء الذاتي.

- التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة وتوفير حياة جديدة ضمن منظومة البيئة الذكية.

تقع مدينة **"مصدر"** في منطقة صحراوية في الإمارات بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وتتميز بمناخ حار وجاف في الصيف وقليل في الشتاء ،وكان الهدف من إنشاء مدينة **"مصدر"** الذكية هو تقليل انبعاث غاز CO_2 وكذلك طرح نفايات واعتمادها على مصادر الطاقة المتجددة وتكون رائدة في مجال التكنولوجيا المستدامة وانموذج عالمي للبحث والتطوير وفيها مزاولة للنشاط التجاري، واتخذت هذه المدينة تطبيقات النهج الذكي في عدة مجالات منها[3]:

- النقل الذكي حيث اعتمدت على خط مترو تحت الأرض يربط بين مطار أبو ظبي الدولي والمراكز التجارية لمدينة مصدر.

[1] فتيحة نسرين مصابيح ،المرجع السابق،ص 804.
[2] علي حمزة ،المرجع السابق ،ص 30.
[3] المرجع نفسه ،ص 31.

- إدارة المياه وبما أن هذه المدينة تقع في منطقة صحراوية تفتقر إلى الموارد المائية، اعتمدت على محطة تحلية مياه الآباء والمياه الجوفية التي تعتمد في تشغيل المحطة على الطاقة الشمسية ،وللاستهلاك المرشد لهذا المورد عوضت الحنفيات اليدوية بأجهزة الاستشعار بالحركة للسيطرة على المياه.

- إدارة النفايات وإعادة تدويرها ومعنى ذلك أن النفايات في مدينة مصدر يتم تحويلها إلى طاقة ويهدف المشروع إلى معالجة (**300 طن**) من النفايات سنويًا وتحويلها إلى كهرباء بقدرة إنتاجية تضاف إلى شبكة الكهرباء[1].

كما أعلنت حكومة أبو ظبي عن إطلاق خطة طويلة المدى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة ،وتقليل الاعتماد تدريجيًا على قطاع النفط كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي ،من خلال الرؤية الاقتصادية **2030** لإمارة أبو ظبي[2].

ثالثا :على المستوى العالمي "مدينة زيورخ السويسرية"

حافظت مدينة زيورخ السويسرية للعام الخامس على التوالي على صدارة مؤشر المدن الذكية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية "" بالتعاون مع المنظمة العالمية للمدن الذكية المستدامة التي يقع مقرها في سيول [3].

أ ـ مميزات مدينة زيورخ الذكية

1- تعد مدينة زيورخ إحدى أهم مدة سويسرا وأكبرها على الإطلاق ،تقع في وسط شمال البلاد على مقربة من الحدود الألمانية على بحيرة زيورخ ،وتعتبر من أهم المدن الذكية الرائدة في الابتكار في العالم، حيث تستفيد زيورخ من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات متقدمة لسكانها.

2- تعتبر مدينة زيورخ واحدة من أكبر المدن العالمية التي تستفيد من تقنية الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات مثل الرعاية الصحية والطاقة والبنية التحتية.

3- تعمل مدينة زيورخ أيضا على تعزيز التواصل بين السكان والجهات الحكومية ،من خلال تطوير تطبيقات الهاتف المحمول الذكية التي تسمح للمستخدمين بالوصول إلى معلومات هامة وتقديم طلبات الخدمة بسهولة[4].

---

[1] علي حمزة ،المرجع السابق ،ص 31.

[2] دنية ثابت، إيمان أحمد،(تجربة المدن الذكية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة)،مجلة البناء والبناء ،جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 04،العدد 01،مارس 2020،ص 70.

[3] نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.argaam.com 2024/05/19،ص 16:10.

[4] نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.almotmezon.com 19/05/ 2024، 16:10.

4- تستخدم حكومة المدينة والمرافق العامة والبنوك والمدارس والمستشفيات فيها أجهزة استشعار متخصصة لتحسين كفاءة خدماتها على سبيل المثال تتم متزامنة إشارات المرور مع بيانات نظام تحديد المواقع العالمي **(GPS)** حيث تغير تعليماتها عندما يكون عدد السيارات قليل.

5- كما تركب أجهزة استشعار جودة الهواء في جميع أنحاء المدينة لمعرفة مدى نظافتها وتحسين الخدمات بناءً على ذلك ،كما تساعد هذه المستشعرات الأشخاص على تجنب المناطق ذات المستويات العالية من التلوث والضباب الدخاني.

6- تتمتع مدينة زيورخ بنظام ذكي لإدارة المباني (التدفئة والكهرباء والتبريد كلها متكاملة ومعززة)[1].

بفضل كل هذه المبادرات الذكية تعد مدينة زيورخ واحدة من المدن الأكثر ابتكارًا والتي توفر تحسينات فعالة لسكانها.

ب ـ ترتيب لبعض المدن الذكية حول العالم حسب مؤشر المدن الذكية[2]:

يقدم **"IMD"** مؤشر المدن الذكية كل عام والذي يركز بشكل متوازن على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية لتلك المدن من جانب ،والأبعاد الإنسانية بما يشمل جودة الحياة والبيئة والشمولية من ناحية أخرى.

ويعتمد المؤشر على البيانات التي حللها الباحثون إلى جانب استطلاعات لـ **120** مقيما في كل مدينة، وصنف المؤشر **142** مدينة ذكية حول العالم ،ومن بين أفضل **10** مدن كانت سبع منها في أوروبا.

ويبرز التصنيف كيفية تأثير البنية التحتية والتكنولوجيا المتوفرة في كل مدينة على أدائها وجودة حياة سكانها ،وتُعرف المدينة الذكية وفقًا لـ"IMD[3]" بأنها: "مكان حضري يتم فيه تطبيق التكنولوجيا لتعزيز المنافع وتقليل أوجه القصور في التحضر لمواطنيها".

---

[1] نقلا عن الموقع الإلكتروني https://techmawdoo3.com، 2024/05/19، 16:15.

[2] نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.argaam.com، 2024/05/19، 16:15

[3] المعهد الدولي للتنمية الإدارية والمعروفة اختصارا ب (IMD) هي مدرسة مختصة في مجال إدارة الاعمال وتقع في مدينة لوزان ،سويسرا لا تعد المدرسة جزءا من جامعة وتقوم بتقديم برامج ماجيستير في إدارة الاعمال وماجستير في إدارة الاعمال التنفيذية ،ويركز برنامج ماجيستير إدارة الاعمال على التنمية الشخصية والقيادة والإدارة العامة بدلا من الخبرة الفنية ،ونتيجة لذلك شغل غالبية الخريجين مناصب في القطاع الصناعي بدل من القطاع المالي ،نقلا عن الموقع الإلكتروني: httpps://www.for9.com،2024/06/05، 22:30.

الجدول (1) : ترتيب لبعض المدن الذكية حول العالم لعام 2024 حسب مؤشر المدن الذكية.

الترتيب	المدينة	الدولة
01	زيورخ	سويسرا
02	أوسلو	النرويج
03	كانبيرا	أستراليا
04	جنيف	سويسرا
05	سنغافورة	سنغافورة
06	كوبنهاغن	الدنمارك
07	لوزان	سويسرا
08	لندن	المملكة المتحدة
09	هلسنكي	فنلندا
10	أبو ظبي	الإمارات

الجدول رقم (02) الترتيب العالمي لبعض المدن العربية الذكية بمؤشر المدن الذكية لعام 2024

الترتيب	المدينة	الدولة
10	أبو ظبي	الإمارات
12	دبي	الإمارات
25	الرياض	السعودية
48	الدوحة	قطر
52	مكة	السعودية
55	جدة	السعودية
74	المدينة	السعودية
88	مسقط	سلطنة عمان
99	الخبر	السعودية
114	القاهرة	مصر
124	الجزائر	الجزائر
126	الرباط	المغرب
128	عمان	الأردن
137	تونس (العاصمة)	تونس
140	بيروت	لبنان

- الجدول (03) ترتيب لبعض المدن الذكية حول العالم لعام 2024 حسب مؤشر المدن الذكية.

الترتيب	المدينة	الدولة
114	القاهرة	مصر
124	الجزائر (العاصمة)	الجزائر
126	الرباط	المغرب
129	كيب تاون	جنوب إفريقيا
131	نيروبي	كينيا
135	أبوجا	نيجيريا
136	لاغوس	نيجيريا
137	تونس (العاصمة)	تونس
138	أكرا	غانا

الخاتمة

خاتمة

إن تطبيق الادارة الالكترونية وما تحمله من خصائص ومميزات يمثل نقطة انعطاف ومرحلة حاسمة في الخدمات الالكترونية ،ويعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز التنمية المحلية في مختلف المجالات ،خاصة في سياق المدن الذكية التي تعتبر نموذجا متقدما يبرز الامكانيات الكاملة لتطبيق الادارة الالكترونية ،وتعتمد هذه الادارة على تقنيات المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات حكومية فعالة وتحقيق تفاعل أفضل بين المواطنين والمؤسسات.

كما أن التحول نحو الادارة الالكترونية ليس مجرد تغير تقني ،بل هو نهج شامل يهدف الى تحسين جودة الحياة وتحقيق الاستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

1 ـ ان التوجه نحو تطبيق الادارة الالكترونية ضرورة حتمية في ظل التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية المتسارعة اضافة الى السلبيات التي تعاني منها الادارة التقليدية.

2 ـ ان تطبيق الادارة الالكترونية يستلزم توفير البنية التحتية الأساسية لقياها ،والمتمثلة في جملة من المتطلبات الضرورية كتوفير شبكة الاتصالات والحواسيب الآلية وتوسيع انتشار الأنترنت وجودتها وسن قوانين وأنظمة خاصة بهذا المجال وإعداد العنصر البشري المؤهل ... الخ.

3 ـ إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يعزز من فعالية وكفاءة الخدمات العامة ،ويقلل من الفساد الاداري ويزيد من شفافية العمليات الحكومية.

4 ـ تساهم الادارة الالكترونية في التنمية الاجتماعية من خلال تسهيل الوصول الى الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة وبالتالي تعزيزا لعدالة الاجتماعية.

5 ـ هناك العديد من المعوقات التي تحول دون التطبيق الجيد والفعال لأسلوب الادارة الالكترونية على المستوى المحلي وهذا ما يؤثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة.

6 ـ المدن الذكية هي وصف لحالة حتمية لمخرجات أو نتائج التنمية المحلية حيث تقوم بالاستخدام الفعال للتكنولوجيا والبيانات لتحسين جودة الحيات والخدمات المقدمة للمواطنين.

7 ـ تعتمد المدن الذكية على انظمة متقدمة تجمع بين البنية التحتية الرقمية والحلول الذكية والتقنيات الحديثة ،لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتعزيز الاستدامة.

8 ـ تعتبر المدن الذكية كيانا يجمع بين البنية التحتية المادية (العمران) ،والبنية التقنية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) ،وبين البنية الاجتماعية (التواصل بين السكان)

9 ـ يعتمد التحول الى المدن الذكية على بنية الاتصالات والمعلومات التي تشمل الشبكات وقواعد البيانات التطبيقية التي توجد لتقديم الخدمات للمواطن الذكي وتمكنه من التواصل في بيئة ذكية، لتحقيق تنمية ذكية بواسطة حكم ذكي.

10 ـ تحقق المدينة الذكية فرص تجسيد اهداف التنمية المستدامة حيث انها تساعد البشرية على حل المشكلات والعقبات التي تواجه التحضر في مختلف المجالات والتي تأتي على رأسها الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق تنمية خضراء قائمة على اقتصاد ذكي وتوفير سبل القضاء على الفقر وتوفير مناصب عمل ضمن مجالات خضراء صديقة للبيئة.

11 ـ تعد تجارب المدن الذكية عربيا ناجحة واقعيا على عكس تجارب المدن الذكية وطنيا ويعود ذلك الى عدت اسباب منها نقص الخبرة والكفاءات في هذا المجال.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة بعض التوصيات والاقتراحات:

1 ـ ضرورة التسريع في عملية التحول نحو الادارة الالكترونية من خلال القضاء على الاجراءات البيروقراطية التي تؤخر العملية ،ووضع الاطر التشريعية والقانونية لتنفيذ مختلف مراحل المشروع.

2 ـ العمل على ازالة كل العراقيل والمعوقات التي يمكن ان تحول دون تطبيق الادارة الالكترونية وكذا العمل على اتاحة وتوفير كل المتطلبات الضرورية لتطبيق الادارة الالكترونية.

3 ـ الاستثمار في المورد البشري من خلال برامج التكوين والتدريب والتوعية لأنه السبب والهدف والنتيجة لكل عملية تنموية.

4 ـ انشاء مراكز وهيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ودعميها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية وتعزيز دور البحوث والتطوير.

5 ـ اعداد خطة استراتيجية دقيقة ومحكمة بالاستعانة بالخبراء والمختصين وكذا تجارب بعض الدول الناجحة من اجل تطبيق الادارة الالكترونية.

6 ـ ضرورة وضع انشاء المدن الذكية ضمن اولويات الدولة واهتمامها.

7 ـ توفير البيئة القانونية والاستثمارية التي تساهم في انشاء مدن ذكية مستدامة من خلال مراجعة القوانين المتعلقة بالبناء وتهيئة الاقليم وكذا القوانين المتعلقة بالاستثمار في مجال التكنولوجيا.

8 ـ الرجوع الى نماذج المدن الذكية الناجحة والاقتداء بها للوصول الى تجربة جيدة في هذا المجال.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : النصوص القانونية

- القانون 08/02 المؤرخ في 25 صفر 1423 ،الموافق 8 مايو سنة 2002 ،يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها ،الجريدة الرسمية ،العدد 34 ،صادرة 14 مايو 2002.

- القانون 14/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ،المعدل والمتمم للأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ،تنشأ لدى وزارة العدل مصلحة لنظام آلي وطني لصحيفة السوابق القضائية مرتبطة بالجهات القضائية ،الجريدة الرسمية ،العدد 71 ،10 نوفمبر 2004.

- القانون 10/05 المؤرخ في 20 جوان 2005 ،المعدل و المتمم للأمر 58/75 المتضمن القانون المدني ،الاعتراف بالكتابة الإلكترونية كوسيلة إثبات ،الجريدة الرسمية ،العدد 04 ،26 جوان 2005 .

- القانون 04/08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية ،الجريدة الرسمية ،العدد 04 ،27 جانفي 2008.

- القانون 04/15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 ،المتضمن تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإكترونيين ،الجريدة الرسمية ،العدد 06 ،10 فيفري 2015.

- المرسوم التنفيذي رقم 275/04 مؤرخ في 20 رجب 1425 الموافق 5 سبتمبر 2004 م ،يتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله ،جريدة الرسمية عدد 56 ،صادر في 5 سبتمبر 2004 ،المعدل بالمرسوم التنفيذي 215/16 ،جريدة الرسمية عدد 47 ،صادرة 14 غشت 2016 ،والمرسوم 296/20 ،في 24 صفر 1442 الموافق 12 أكتوبر 2020 ،الجريدة الرسمية ،عدد 62 ،صادرة 14 أكتوبر 2020 .

- المرسوم التنفيذي 162/07 المؤرخ في 30 ماي 2007 ،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 ،المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية أخضع خدمات التصديق الإلكتروني لنظام الرخصة ،الجريدة الرسمية ،العدد 37 ،07 جوان 2007.

- المرسوم التنفيذي رقم 216/16 المؤرخ في 11 أوت 2016 ،يتضمن المصادقة على مخطط تهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله ،https://www.mhuv.gov.dz

- القرار المؤرخ في 9 ذي القعدة 1431 الموافق ل 17 أكتوبر 2010 ،يحدد المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص بإصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر .

- القرار المؤرخ في 01 صفر 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2011 ،يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني .

ثانيا : الكتب

1 - عبد الرزاق علاء السالمي ،**محمد حسن** ،**الادارة الالكترونية** ،بدون رقم طبعة ،دار وائل للنشر ،عمان ،الاردن ،2006.

2 - أحمد محمد سمير،**الادارة الالكترونية** ،الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن ،2009 .

3 - العوالمة نائل عبد الحافظ ،**ادارة التنمية - الاسس النظريات التطبيقية العملية** ،الطبعة الاولى ،دار زهوان للنشر والتوزيع ،الاردن ،2009 .

4 -المبيضين صفوان ،**الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية** ،الطبعة الاولى ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،2013 .

5 - الحسن حسن محمد ،**الادارة الالكترونية المفاهيم الخصائص المتطلبات** ،الطبعة الاولى ،مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ،الاردن ،2010 .

4 - أبو الشريف عمر أحمد ،عبد العليم أسامة محمد ،بيومي هشام محمد ،**الادارة الالكترونية مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة** ،الطبعة الاولى ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2013 .

5 - حامد فؤاد ،**الادارة الالكترونية الاسس النظريات التطبيقية** ،الطبعة الاولى ،دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع ،المملكة الاردنية الهاشمية ،2015 .

6 - بن غضبان فؤاد ،**التنمية المحلية ممارسون وفاعلون** ،الطبعة الاولى ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،2015 .

ثالثا : أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستير والمذكرات

أ - أطروحات الدكتوراه:

1 - عطية العربي ،**دور الحكومة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات العمومية في الجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير ،إدارة أعمال قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،2010/2009.

2 - باري عبد الطيف ،**دور مكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص التنظيمات السياسية والإدارية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،2014/2013.

3 - قادة دليلة ،**الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ،تخصص التسيير العمومي ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التكنولوجية قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،الجزائر ،2018/2017.

4 - بن عبد الرحمان حمزة ،**دور الإدارة الإلكترونية في ترسيخ أخلاقيات العمل بالمؤسسة دراسة ميدانية بلدية ادرار** ،رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع المنظمات و المناجمنت ،كلية العلوم الإجتماعية قسم علم الإجتماع والديمغرافيا ،جامعة الجزائر03 ،الجزائر ،2020/2019.

5 - عبد القادر بوبكر ،**تدريب الموارد البشرية في ظل الإدارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها دراسة حالة :مؤسسة بريد الجزائر** ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص إدارة

الموارد البشرية ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2023/2022.

ب - رسائل الماجيستير:

1 - حمادة مختار ،**تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيم السياسي والإداري ،قسم الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،2007.

2 - خلوف ايمان حسن مصطفى ،**واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من جهة نظرة المديرين والمديرات** ،مذكرة ماجيستير في الإدارة التربوية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،2010.

ج - مذكرات الماستر:

1 - خلفاوي ايمان ،زويتني مريم ،**دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر** ،مذكرة ماستر في القانون العام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،الجزائر ،2019/2018.

2 - محجوبي حميدة ،**معوقات التنمية المحلية في الجزائر بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا** ،مذكرة ماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية شعبة العلوم السياسية ،تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2019/2018.

3 - برهان نور الهدى ،صخري رجاء ،**مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية شعبة الحقوق تخصص قانون عام اقتصادي ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ،2021/2020.

4 - دريسي عبد الحميد ،براهيمي أحمد ،**إدارة التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية أدرار** ،مذكرة ماستر تنظيم إداري وسياسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة أحمد دراية ،أدرار ،الجزائر ،2021/2020.

5 - سلمي حدة ،**أهمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية قالمة** ،مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 08 ماي قالمة ،2021/2020.

6 - كاميو جميلة ،بن طمطا عائشة ،**الإطار القانوني للبلدية 10/11 وأثره على التنمية المحلية بلدية أدرار نموذجا** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،جامعة أحمد دراية ،أدرار الجزائر ،2021/2020.

7 - بوحوش عبد المجيد ،**دور المدن الذكية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في الفاعلية والأثر** ،مذكرة ماستر تخصص قانون دولي كلية الحقوق العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،الجزائر ،2022/2021.

8 - حمزة علي ،**المدن الذكية ودورها في الإقتصاد الوطني الجزائري** ،مذكرة ماستر تخصص قانون عقاري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة العربي تبسي ،تبسة ،الجزائر ،2022/2021.

رابعا : المقالات والمداخلات

أ - المقالات:

1 - غريبي علي ،رينوبة الأخضر ،**إصلاح الخدمة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وآفاق ترشيدها** ،مجلة العلوم الإسلامية والحضارية ،مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة ،الأغواط ،الجزائر ،العدد 03 ،2016.

2 - عيدوني كافية ،بن محجوبة حميدة ،**الإدارة الإلكترونية في العالم العربي وسبل تطبيقها** ،مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية ،الجزائر ،العدد 02 ،2017.

3 - بغريش ياسمين ،**الإدارة الإلكترونية بين الدوافع والأهداف** ،مجلة الباحث الإجتماعي ،جامعة قسنطينة 02 ،الجزائر ،العدد 13 ،2017.

4 - بولغب وليد ،**التنمية المحلية في الجزائر** ،مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ،المركز الجامعي إيليزي ،الجزائر ،العدد 03 ،2018.

5 - الشيكر أيوب ،**الإدارة الإلكترونية في الجزائر تطبيقات وتحديات** ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات ،مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية ،الجزائر ،المجلد 8 ،العدد 01 ،2019 ،ص 292 .

6 - نزالي سامية ،عمروش شريف ،**دور المن الذكية بيئيا في تحقيق التنمية المستدامة** ،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ،جامعة البليدة 01 ،جامعة البليدة 02 ،الجزائر ،المجلد 08 ،العدد 01 ،2019.

7 - بهاء الدين خديجة رمزي ،**الإدارة الإلكترونية وأسلوب الإدارة بالأهداف** ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ،كلية الحقوق جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر المجلد 56 ،العدد 01 ،2019.

8 - شباب حميدة ،**الإطار التشريعي للمدن الذكية مدينة سيدي عبد الله نموذجا** ،مجلة التعمير والبناء ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر المجلد 04 ،العدد 13 ،مارس 2020.

9 - ثابت دنية ،أحمد ايمان ،**تجربة المدن الذكية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة** ،مجلة التعمير والبناء ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،المجلد 04 ،العدد 01 ،مارس 2020 .

10 - مخلوف عمر ،**الحاجة إلى المدن الذكية لتحقيق التنمية المستدامة فرص وتحديات** ،مجلة التعمير والبناء ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ،الجزائر ،المجلد 04،العدد 01 ،مارس 2020.

11 - طالب حسين سهام ،يعقوب محمد ،**الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية** ،مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات ،جامعة محمد البشير الإبراهيمي ،جامعة مصطفى اسطمبولي ،برج بوعريريج ،معسكر ،الجزائر ،المجلد 02 ،العدد 01 جوان ،2020.

12 - طالبة لامية ،**الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق** ،مجلة الإدارة الإلكترونية والتنمية للبحوث والدراسات،جامعة الجزائر ،المجلد 09 ،العدد 02 ،ديسمبر 2020.

13 - لكحل محمد ،مسعودين ايمان ،**الإدارة الإلكترونية نموذج حديث لعصرنة الخدمات العمومية دراسة بعض النماذج التطبيقية** ،مجلة الحوكمة المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة ،الجزائر ،المجلد 03 ،العدد 01 ،مارس 2021 ،ص 89 .

14 - بوطرفة عواطف ،**المدينة الذكية المستدامة في الجزائر بين واقع التشريع العمراني و التطلع إلى العصرنة** ،مجلة الإجتهاد القضائي ،جامعة 80 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ،المجلد 13 ،العدد 02 ،أكتوبر 2021.

15 - بن سالم جودي ،بوكرش بلقاسم ،**الأطر القانونية كأحد متطلبات التحول إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر مدينة مصدر نموذجا** ،مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية ،مخبر الدراسات والبحوث في القانون والأسرة والتنمية الإدارية ،الجزائر ،العدد 7 ،ديسمبر 2021 ،ص 28 .

16 - بن النوي عائشة ،**المدن الذكية إنجازات وتجارب عالمية وعربية** ،مجلة التمكين الإجتماعي ،جامعة باتنة 01 ،الجزائر ،المجلد 03 ،ديسمبر 2021.

17 - فيسة نورة سليمان ،**دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر دراسة حالة بلدية شفة** ،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ،جامعة شلف ،الجزائر ،المجلد 04 ،العدد 03 ،ديسمبر 2021.

18 - قانة حسين ،شني تالية ،**الإدارة الإلكترونية مفهوم جديد ومنهج معاصر في مجال الإدارة** ،مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،المجلد 05 ،العدد 02 ،ديسمبر 2021.

19 - حسنين قشطى نبيلة عبد الفتاح ،**المدن الذكية بين الجمهرية المصرية والمملكة المغربية** ،مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ،مصر ،المجلد 05 ،العدد 02 ،2021.

20 - غربي وهيبة ،**الإدارة الإلكترونية في الجزائر وأثرها على المجتمع** ،مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،المجلد 11 ،العدد 02 ،ماي 2022.

21 - مصابيح فتيحة نسرين ،**المدن الذكية نحو منظور جديد للتنمية المستدامة 2030** ،مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ،مخبر النشاط العقاري جامعة جيلالي ليابس ،سيدي بلعباس ،الجزائر ،المجلد 08 ،العدد 02 ،ديسمبر 2022.

22 - يحي عائشة ،**اسهامات المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية** ،المجلة الجزائرية للسياسة و الأمن ،جامعة ابن خلدون ،تيارت الجزائر ،المجلد 02 ،العدد 01 ،جوان 2023.

ب - المداخلات:

1 - لطفي شعباني ،**دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية** ،الأردن ،2017 .

خامسا : المواقع الإلكترونية:

أ **-** ميجا كومار ،بناء مدن ذكية ترتكز على البيانات الذكية ،لمحة عامة عن الحل ،مستندات IDC أكتوبر 2015 ،متاح على الرابط WWW.IDC.COM ،2024/05/15 ،13:10.

ب - الموقع الإلكتروني : https//www.argaam.com ،2024/05/19 ،16:10.

ج - الموقع الإلكتروني:https//www.aimotmezon.com ،2025/05/19 ،16:10.

د - الموقع الإلكتروني: http// www.techmawdoo3.com ،2024/05/19 ،16:15.

هـ - الموقع الإلكتروني: http//www.argaam.com ،2024/05/19 ،16:15.

و - الموقع الإلكتروني:http//www.for9.com ،2024/06/05 ،22:30.

الفهرس

الفهرس:

شكر
إهداء
مقدمة 1
الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والتنمية المحلية 5
تمهيد 6
المبحث الأول :الإدارة الإلكترونية 7
المطلب الأول :مفهوم الإدارة الإلكترونية 7
الفرع الاول: نشأة وتعريف وخصائص الإدارة الإلكترونية 7
أولا :نشأة الإدارة الإلكترونية.....7
ثانيا :تعريف الإدارة الإلكترونية 11
ثالثا :خصائص الإدارة الإلكترونية.....11
الفرع الثاني :المبادئ التي تحكم الإدارة الالكترونية وتميزها عن الإدارة التقليدية 13
أولا :المبادئ التي تقوم عليها الإدارة الالكترونية.....13
ثانيا :تمييز الإدارة الإلكترونية عن الإدارة التقليدية 17
الفرع الثالث :أهمية وأهداف الإدارة الإلكترونية.....19
أولا :اهمية الإدارة الإلكترونية 19
ثانيا:أهداف الإدارة الإلكترونية 20
المطلب الثاني :دواعي ومتطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية 21

الفرع الاول :دواعي الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية 22

أولا :تسارع التقدم التقني والتكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة.....22

ثانيا :الدوافع الاقتصادية واشتداد المنافسة.....22

ثالثا :الدوافع السياسية والديمقراطية.....23

رابعا:انتشار الثقافة الإلكترونية.....23

الفرع الثاني :متطلبات الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية 24

أولا :المتطلبات السياسية.....24

ثانيا :المتطلبات الادارية والأمنية 24

ثالثا :المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية 25

المبحث الثاني :التنمية المحلية.....26

المطلب الاول :مفهوم التنمية المحلية 26

الفرع الأول :نشأة وتعريف التنمية المحلية وخصائصها 26

أولا :نشأة التنمية المحلية.....26

ثانيا :تعريف التنمية المحلية 27

ثالثا :خصائص التنمية المحلية.....28

الفرع الثاني:أهمية وأهداف التنمية المحلية 29

أولا :أهمية التنمية المحلية 29

ثانيا :أهداف التنمية المحلية.....31

الفرع الثالث :مبادئ وأبعاد التنمية المحلية 31

اولا :مبادئ التنمية المحلية.....31

ثانيا :أبعاد التنمية المحلية 32

المطلب الثاني :مقومات التنمية المحلية والأطراف الفاعلة فيها 34

الفرع الأول :مقومات التنمية المحلية 34

أولا :المقومات المالية 34

ثانيا :المقومات البشرية 35

ثالثا :المقومات التنظيمية.....35

الفرع الثاني :الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية 36

أولا :السلطات المحلية.....36

ثانيا :المجتمع المدني 36

ثالثا :الفاعلين الاقتصاديين 37

الفصل الثاني: أثر التحول نحو الادارة الالكترونية على التنمية المحلية 38

تمهيد 39

المبحث الأول :مظاهر و تحديات تطبيق الادارة الالكترونية على التنمية المحلية 40

المطلب الأول:مظاهر تأثير الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية.....40

الفرع الأول :المجال الإداري والسياسي.....40

أولا:المجال الإداري 40

ثانيا :المجال السياسي 41

الفرع الثاني :المجال الاجتماعي والاقتصادي.....42

أولا :المجال الاجتماعي.....42

ثانيا :المجال الاقتصادي 43

المطلب الثاني :تحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية على التنمية المحلية 44

الفرع الأول :التحديات إدارية وبشرية.....44

أولا :التحديات الإدارية.....44

ثانيا :التحديات البشرية.....45

الفرع الثاني :التحديات السياسية والقانونية 45

أولا:التحديات السياسية.....45

ثانيا :التحديات القانونية 46

الفرع الثالث :التحديات المالية والتقنية.....46

أولا :التحديات المالية.....46

الفرع الرابع :التحديات الأمنية 47

المبحث الثاني:تطبيقات للتنمية المحلية من خلال نموذج المدن الذكية 48

المطلب الأول:مفهوم المدن الذكية وكيفية إنشاءها 48

الفرع الأول:مفهوم المدن الذكية.....48

أولا :نشأة المدن الذكية 48

ثانيا :تعريف المدن الذكية.....49

ثالثا:خصائص المدن الذكية 50

الفرع الثاني :كيفية إنشاء المدن الذكية.....51

أولا :الأسس التي تقوم عليها المدن الذكية.....52

ثانيا: مقومات المدن الجديدة 52

المطلب الثاني: مظاهر التنمية المحلية للمدن الذكية 55

الفرع الأول: الحفاظ على البيئة 55

أولا :كفاءة استخدام الموارد والطاقة.....55

ثانيا :نظام الحد من مخاطر الكوارث 56

ثالثا :الإدارة الذكية للنفايات.....56

رابعا :النقل الذكي 56

الفرع الثاني :دور المدن الذكية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.....57

الفرع الثالث: نماذج مختلفة للمدن الذكية 57

أولا: على المستولى الوطني "مدينة سيدي عبد الله 57

ثانيا :على المستوى العربي "مدينة أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة" 60

ثالثا :على المستوى العالمي "مدينة زيورخ السويسرية".....61

خاتمة 68

قائمة المراجع 71

الفهرس 81

فهرس الجداول : 86

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترتيب لبعض المدن الذكية حول العالم لعام 2024 حسب مؤشر المدن الذكية	58
02	ترتيب العالمي لبعض المدن العربية الذكية بمؤشر المدن الذكية للعام 2024	59
03	ترتيب العالمي لبعض المدن الافريقية الذكية بمؤشر المدن الذكية للعام 2024	60

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

ميدان التكوين ل.م.د

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

نحن الممضيان أسفله ،

الطالب الأول :.....عكاشة.....علي.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.100628775.الصادرة بتاريخ :.2016-04-17.

الطالب الثاني :.....كحيل.....سمير.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.....104596433.الصادرة بتاريخ :.2023-05-28.

المسجلين بكلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق - تخصص :.دولة ومؤسسات

والمكلفين بإنجاز مذكرة ماستر عنوانها : ..إشكالية استخدام الإدارة الإلكترونية

وأثرها على التنمية المحلية.....

نصرح بشرفنا أننا نلتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه ونتحمل مسؤولية الإخلال بذلك.

بتاريخ :.2024-06-15.

اطلعت ووقعت

إمضاء الطالب الأول

اطلعت ووقعت

إمضاء الطالب الثاني